وزارة التشغيل والتكوين المهني

التقريـــــر السنـــوي للأداء
لسنـــة 2022

وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف
جوان 2023

الفهـــــــــــــــــــــــرس

المحورالأول: تقديم عام لأهم إنجازات المهمة لسنة 2022 2

-1 ملخص لأهم الإنجازات الإستراتيجية للمهمة 3

حوصلة للإنجازات الاستراتيجية للمهمةحسب البرامج 4

-2 نتائج تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 8

المحورالثاني: الإنجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2022 11

البرنامج عدد 1: التكوين المهني 12

1- نتائج أداء البرنامج 12

الهدفالاستراتيجي 1.1: الاستجابة لمختلف مطالبالتسجيل في جميع أصناف التكوين المهني 17

2- نتائج تنفيذميزانيةالبرنامج 21

البرنامج عدد 2: التشغيل 27

1- نتائج أداء البرنامج 27

الهدفالاستراتيجي 1.2: تحسين تشغيلية جميع أصناف طالبي الشغل لضمان ادماج أفضل 34

2- نتائج تنفيذميزانيةالبرنامج 39

البرنامجعدد 3: تنميةالمبادرةالخاصة 43

1- نتائج أداء البرنامج 43

الهدفالاستراتيجي 1.3: تنمية المبادرة الخاصة 49

2- نتائج تنفيذميزانيةالبرنامج 52

البرنامجعدد 9: القيادةوالمساندة 55

1- نتائج أداء البرنامج 57

الهدفالاستراتيجي 1.9: تحسين التصرف في الموارد البشرية 56

الهدفالاستراتيجي 2.9: تطوير أداء برنامج القيادة والمساندة 57

2- نتائج تنفيذميزانيةالبرنامج 59

المحور الأول: تقديم عام لأهم إنجازات المهمة لسنة 2022.

1- ملخص لأهم الإنجازات الاستراتيجية للمهمة

تعمل مهمة التشغيل والتكوين المهني على وضع وتنفيذ السياسات العمومية القطاعية في مجالات التكوين المهني الأساسي والمستمر والتشغيل والمبادرة الخاصة، وذلك بغاية:

- تطوير وتأهيل منظومة التكوين المهني والرفع من أدائها.
- تحسين التشغيلية وتيسير الإدماج المهني.
- دفع وتنمية المبادرة الخاصة والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

كما يمثل التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات، وخاصة منها اللواتي يعشن في المناطق الريفية، عنصرا أفقيا في كل البرامج والاستراتيجيات الراجعة بالنظر إلى المهمة حيث تعمل على ترسيخ ومأسسة مقاربة النوع الاجتماعي ضمن سياساتها العمومية وهو خيار اقتصادي واستراتيجي في تناغم مع الإلتزامات الوطنية (الخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي 2016-2020) مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة 2030 (ODD8 – ODD5- ODD4- ODD1).

وتتمثل الأولويات الرئيسية للمهمة في:

- تعزيز دور التكوين في الرفع من مردودية المؤسسات الاقتصادية والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة،
- تحسين تشغيلية خريجي منظومة التكوين المهني، بما يمكّن من تحقيق الإدماج وخلق الثروة،
- تحديث أجهزة وأنماط التكوين ودعم تكافؤ الفرص،
- تطوير الخدمات المسداة في مجال التكوين المهني لفائدة البلدان والمؤسسات الإفريقية.

ولضمان الانتعاش الاقتصادي وكسب الرهانات الوطنية للنهوض بالتشغيل والمساهمة في تقليص نسب البطالة والمحافظة على مواطن الشغل سيتم دعم المكاسب التي تم تحقيقها وإعطاء دفع جديد لسياسات التشغيل باعتماد رؤية استراتيجية جديدة على المدى الطويل ترمي الى تحقيق "مواطن شغل لائقة ومثمنة

للجميع في مجتمع متجدد لتحقيق الرفاه لكل مواطن ومواطنة". وسيتم تجسيم هذه الرؤية من خلال اعتماد توجهات ومشاريع وبرامج في مختلف المجالات المتعلقة بـ :

- الرفع من القدرة التشغيلية للمؤسسات والاستجابة للطلب الاقتصادي من الكفاءات،
- تحسين تشغيلية الباحثين عن شغل وتثمين الرأس المال البشري،
- دعم البعد الدولي في السياسة الوطنية للتشغيل،
- تطوير أداء مصالح التشغيل وحوكمة سوق الشغل.

و باعتبار أنّ التشغيل المؤجّر لم يعد كافيا لاستيعاب الطلبات الإضافية للعاطلين عن العمل والوافدين الجدد على سوق الشغل، وانطلاقا من الواقع الجديد الذي يتطلب اعتماد إجراءات وبرامج تساعد على الرفع من نسق إحداث المؤسسات وتعزيز دور الهياكل تحت الإشراف بكيفية تجعلها قادرة على مواكبة المتغيرات وتثبيت موقعها كأحد أهم الروافد الفاعلة في مجال تأهيل الباعثين والحفز على تنمية روح المبادرة ونشر ثقافة المؤسسة، ستتولى مهمة التشغيل والتكوين المهني خلال مخطط التنمية 2023-2025 اعتماد مقاربة ترتكز على:

- نشر وتنمية ثقافة المبادرة.
- تأمين مسار مرافقة متكامل لفائدة مختلف أصناف الباعثين.
- المساهمة في دفع نسق إحداث المؤسسات.

- **حوصلة للإنجازات الاستراتيجية للمهمة حسب البرامج :**

تواصل العمل خلال سنة 2022 على تجسيم توجهات وأهداف مخطط التنمية والمتمثلة بالخصوص في العمل على تحسين تشغيلية مختلف أصناف طالبي الشغل والرفع من كفاءاتهم وقدراتهم وفق متطلبات سوق الشغل، وتشخيص مكامن جديدة للتشغيل ودعم قدرة الاقتصاد على إحداث مواطن شغل لائقة بالإضافة إلى تطوير أداء مصالح التكوين المهني والتشغيل وتحسين نجاعة تدخلاتها.

ومن أجل تطوير التكوين المهني وتحسين جودته بما يجعله يستجيب لتطلعات الأفراد وطلبات الجهات والمؤسسات الاقتصادية تم الانطلاق في تطوير الإطار المؤسساتي والترتيبي لمساندة منظومة التكوين المهني من خلال مراجعة الإطار التشريعي والترتيبي للتكوين المهني،

وكذلك توجيه التكوين للاستجابة لحاجيات سوق الشغل من اليد العاملة المختصة من خلال:

- دعم التكوين التخصّصي لتحسين قابلية التشغيل،
- تنمية روح المبادرة لدى المتكونين بالجهاز الوطني للتكوين المهني،
- تعزيز نمط التكوين المندمج،
- تطوير التكوين قصير المدى.
- ترسيخ مفهوم التعلم مدى الحياة،
- حوكمة منظومة التكوين المهني،
- تحسين صورة وخدمات منظومة التكوين المهني،
- العمل على مزيد تركيز جودة التكوين،
- مواصلة تنفيذ مشاريع البنية الأساسية،
- تأهيل إطارات التكوين التابعة إلى القطاعين العمومي والخاص.
- تعزيز طاقة التكوين وتنويع عروضه من خلال دفع تنفيذ مشاريع مراكز التكوين المهني المرسّمة.

هذا وشهدت سنة 2022 تحقيق العديد من الانجازات خاصة في مجال تحسين تشغيلية الباحثين عن شغل وتثمين الرأس المال لبشري حيث تم تعزيز القدرات في مجال مرافقة الباحثين عن شغل والتكوين في المهارات الحياتية الي جانب تعزيز التكوين التكميلي بهدف تحسين قابلية تشغيل الباحثين عن شغل والانفتاح على الشراكات المهنية والرقمنة في مجال الوساطة في سوق الشغل وتعزيز وتطوير آليات استكشاف فرص التوظيف بالخارج.

شكلت مساعدة الباحثين عن عمل، إحدى ركائز السياسة الوطنية للتشغيل التي أصبحت تتجه نحو التخصّص والبحث عن الكفاءات المهنية في مختلف المجالات، وقد فرضت المبادرة الخاصة نفسها كحلّ لإحدى أكبر الإشكاليات المتمثلة في البطالة، فضلا عن دور المؤسسات الصغرى والمتوسطة في توسيع القاعدة الإنتاجية والتوظيف الأمثل للطاقات وخلق الثروة وتحقيق النمو الاقتصادي.

وقد شهدت سنة 2022 تواصل دفع نسق إحداث المؤسسات من خلال:

- تيسير النفاذ إلى التمويل ودعم منظومة تمويل المشاريع الصغرى،
- الشروع في تفعيل خط تمويل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بقيمة 30 مليون دينار موزعة على ثلاث سنوات،
- تيسير النفاذ إلى السوق،
- تكثيف التظاهرات والمشاريع لدفع نسق إحداث المؤسسات،
- إحداث 47 مشروع بقيمة 2.4 مليون أورو في مجالي الفلاحة والصناعة بـ8 جهات المعنية بالبرنامج (في إطار برنامج دعم التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة مع تحسين التشغيلية "إرادة")
- تطوير مسار المرافقة لفائدة الباعثين،
- مساندة المؤسسات الصغرى التي تلاقي صعوبات،
- دعم الانتقال إلى العمل المنظم.

أما على مستوى القيادة والمساندة فتعمل المهمة على تطوير نسبة تأطير الأعوان وتكوينهم ورسكلتهم في مختلف مجالات التصرف الإداري والحوكمة والتصرف المبني على الأداء ومختلف المجالات التقنية المرتبطة بمهامهم وذلك للرفع من مردودية العمل وجودته وتمكين الإطارات والأعوان من مواكبة المستجدات الإدارية . كما يسعى البرنامج الى تطوير اليات التصرف والتواصل الحديثة والمنظومات الإعلامية ومساندة مختلف البرامج في ذلك. مع السعي الى تكافؤ الفرص في الترقية الإدارية والوصول الى مراكز القرار.

وفي هذا الإطار، تم تقسيم المهمة إلى أربعة برامج، منها ثلاثة برامج فنّية، تمثل السياسات القطاعية للوزارة، بالإضافة إلى برنامج أفقي يسعى إلى مساندة بقية البرامج في تحقيق أهدافها من خلال توفير الدعم المادي والدعم التقني واللوجستي الضروريين.

وتتوزع برامج المهمة كالاتي:

1. البرنامج عدد1: "**التكوين المهني**"،

2. البرنامج عدد2: "**التشغيل**"،

3. البرنامج عدد3: "**تنمية المبادرة الخاصة**"،

4. البرنامج عدد9: "**القيادة والمساندة**".

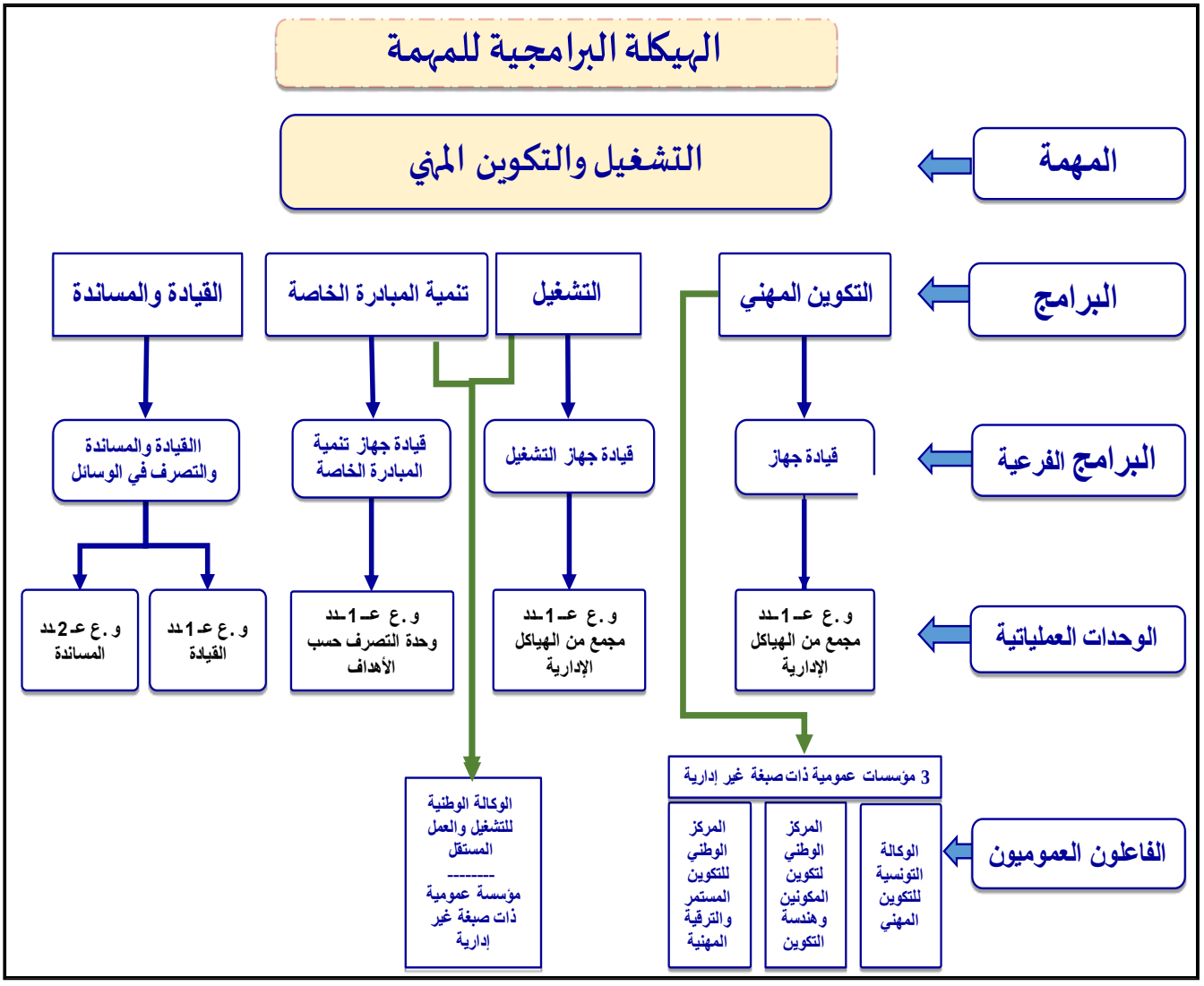

2- نتائج تنفيذ ميزانية المهمة:

بلغت الاعتمادات المرسمة بقانون المالية التكميلي لسنة 2022 مبلغا قدره (953339.1أد) تعهدا ودفعا وقد بلغت جملة الإنجازات (824777.3أد) تعهدا و(824977.8أد) دفعا، أي بنسبة إنجاز بلغت و86.5% دفعا.

وتتوزع تنفيذ الميزانية مقارنة بالتقديرات حسب طبيعة النفقة كالاتي:

جدول عدد 1:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيانات النفقات		تقديرات 2022 ق.م التكميلي	إنجازات 2022	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ	نسبة الإنجاز %
تأجير عمومي	ا.ت	415364,9	402224,67	-13140,23	96,84%
	ا.د	415364,9	402327,788	-13037,112	96,86%
نفقات التسيير	ا.ت	46095,2	35956,1	-10139,1	78,00%
	ا.د	46095,2	35891,7	-10203,5	77,86%
نفقات التدخلات	ا.ت	478693	385391,111	-93301,889	80,51%
	ا.د	478693	385246,2	-93446,809	80,48%
نفقات الاستثمار	ا.ت	13186	1205,42	-11980,58	9,14%
	ا.د	13186	1512,2	-11673,83	11,47%
نفقات العمليات المالية	ا.ت	0	0	0	0,00%
	ا.د	0	0	0	0,00%
المجموع *	**ا.تعهد**	**953339,1**	**824777,30**	**-128561,799**	**86,51%**
	ا.دفع	**953339,1**	**824977,849**	**-128361,251**	**86,54%**

جدول عدد 2:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان البرامج الفرعية		تقديرات 2022 ق.م التكميلي	إنجازات 2022	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ	نسبة الإنجاز %
ب. 1: التكوين المهني	ا.ت	445096,0	403618,0	-41478,0	90,68%
	ا.د	445096,0	403452,0	-41644,0	90,64%
ب. 2: التشغيل	ا.ت	384650,0	345818,4	-38831,6	89,90%
	ا.د	384650,0	345818,4	-38831,6	89,90%
ب. 3: المبادرة الخاصة	ا.ت	97950,0	56208,1	-41741,9	57,38%
	ا.د	97950,0	55871,4	-42078,6	57,04%
ب. 9: القيادة والمساندة	ا.ت	25643,1	19132,8	-6510,3	74,61%
	ا.د	25643,1	19836,0	-5807,1	77,35%
المجموع *	**ا.ت**	**953339,1**	**824777,3**	**-128561,8**	**86,51%**
	ا.د	**953339,1**	**824977,8**	**-128361,3**	**86,54%**

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

- **نفقات التأجير:**

بلغت نسبة الإنجاز 96.84% وقد تم استهلاك جل الاعتمادات المبرمجة باستثناء بعض المبالغ البسيطة والتي تهم أساسا الاقتطاعات من الأجر بسبب الغيابات الغير مشروعة وعطل الأمومة والعطل المسندة بعنوان مرض طويل الأمد والإلحاق والنقل، والمسجلة خاصة على مستوى:

- برنامج التكـــوين المـهني: نشاط رقم 4 " قيادة ومساندة جهاز التكوين المهني": بنسبة إنجاز بلغت61%
- برنامج القيادة والمساندة: الوحدة العملياتية رقم 2"التصرف في الوسائل": بنسبة إنجاز بلغت72%

- **نفقات التسيير:**

بلغت نسبة الإنجاز 77.86% ويعود المبلغ الغير مستهلك والمقدّر (بـ 10203.5 أ.د) غالبا إلى الفارق الناتج عن موعد توصل الإدارة بفواتير الماء والكهرباء والاتصالات وتاريخ الخلاص الذي ينجز فعليا في السنة الموالية.

- **نفقات التدخلات:**

يجدر التذكير أن هذه النفقات تجمع نفقات التدخل العمومي ونفقات التنمية والاستثمار للفاعلين العموميين (المؤسسات تحت الاشراف غير التابعة لمجلة المحاسبة العمومية). وقد بلغت نسبة الإنجاز80.48%. وقد ساهم ضعف الإنجاز على مستوى البرامج التالية في عدم بلوغ نسبة أكبر وهي تباعا:

- برنامج المبادرة الخاصة بنسبة (60.76%)،
- برنامج التكوين المهني:(68.19%)،
- وبرنامج القيادة والمساندة بنسبة (71.14%).

- **نفقات الاستثمار:**

سجلت نفقات الاستثمار أقل نسبة إنجاز بلغت 11.47% وهي نسبة ضعيفة جدا، وللتذكير يحتوي هذا القسم على مختلف نفقات التنمية المتعلقة بالمصالح المركزية للوزارة.

وبالرجوع إلى تقدم إنجاز مختلف المشاريع المركزية نجد نسب الإنجاز التالية على مستوى البرامج :

- برنامج المبادرة الخاصة:1.96%،
- برنامج التكوين المهني:2.74%،
- برنامج القيادة والمساندة:23.47%.

ملاحظة : (بالنسبة للتحليل المعمق يرجى النظر في الأجزاء المتعلقة بكل برنامج على حدة)

المحور الثاني:

الإنجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2022

البرنامج عدد 1:

التكويــن المهنـي

رئيس البرنامج: السيد منير المحمودي/ بداية من سنة 2018

1- نتائج أداء البرنامج:

مواصلة لجهود المهمة في تثمين قطاع التكوين المهني تمحورت استراتيجية البرنامج أساسا حول:

- **تطوير الإطار المؤسساتي والترتيبي لمساندة منظومة التكوين المهني.**
- **توجيه التكوين للاستجابة لحاجيات سوق الشغل من اليد العاملة المختصة.**
- **دعم التكوين التخصّصي لتحسين قابلية التشغيل:** وتم الانطلاق في تكوين 91 من الإطارات البيداغوجية و926 متكون بالمراكز و558 بصدد التكوين.[1]
- **تنمية روح المبادرة لدى المتكونين بالجهاز الوطني للتكوين المهني:** تم اسناد شهادات "علامة مركز التكوين المبادر" لـ9 مراكز تكوين مهني عمومية وخاصة،
- **تعزيز نمط التكوين المندمج:** تم توسعة شبكة مراكز التكوين المهني المندمجة صلب المؤسسات الاقتصادية في مجال النسيج بولايتي بنزرت وصفاقس،
- **تطوير التكوين قصير المدى** : تم الانطلاق ابتداء من شهر جويلية 2022 التكوين في خمس اختصاصات تكوينية واعدة بمراكز التكوين المهني الراجعة بالنظر للوكالة التونسية للتكوين المهني وبالشراكة مع الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل.
- **ترسيخ مفهوم التعلم مدى الحياة من خلال:**

- الاستعداد اللوجستي لانطلاق التكوين تفعيلا لبرنامج مدرسة الفرصة الثانية بولاية القيروان وبرنامج الفرصة الجديدة بولاية سوسة.

[1] تم الانطلاق في تنفيذ مشروع "تكوين TAKWEEN" في إطار التعاون التونسي السويسري لفائدة 11500 منتفع في القطاعات ذات التشغيلية العالية لحاملي الشهادات العليا وخريجي المنظومة الوطنية للتكوين المهني. عبر التعميم التدريجي للتكوين التخصصي المزدوج بين القطاعين العام والخاص في مختلف الاختصاصات المطلوبة في سوق الشغل.

- الانطلاق في تركيز منظومة وطنية للإشهاد والاقرار بمكتسبات الخبرة حيث تم الانطلاق في إعداد الإطار الترتيبي (مواصفات التكوين والتأهيل والإشهاد والإقرار بمكتسبات الخبرة).

- **حوكمة منظومة التكوين المهني من خلال:**

- استكمال الدراسة الجهوية لتعديل الخارطة الجهوية للتكوين المهني وتم ضبط دليل إجراءات لتعديل الخارطة وإعداد تصور للحوكمة الجهوية للتكوين المهني.

- تركيز منصات تشاركية بين القطاع العام والخاص في 8 ولايات في إطار مشروع "**إرادة**"، وقد تم الرفع في نسق إنجاز المشاريع الخاصة بـ26 مركز تكوين مهني بهذه الجهات والراجعة بالنظر للوكالة التونسية للتكوين المهني ووكالة التكوين والإرشاد الفلاحي ووزارة الدفاع الوطني ووكالة التكوين في مهن السياحة.

- **تحسين صورة وخدمات منظومة التكوين المهني من خلال:**

- تنظيم الدورة الأولى للمعرض الوطني للتكوين المهني تحت شعار "التكوين المهني لبناء المستقبل" بمشاركة كل المتدخّلين من القطاعين العام والخاص.

- الشروع في تطوير بوابة وطنية موحدة للإعلام والتوجيه لمرافقة خريجي مراكز التكوين لبلورة مشاريعهم المهنية وربط المهن بالمسارات التكوينية والشهادات بالإضافة إلى تفعيل المنظومة المعلوماتية لقياس السمات الشخصية للشبّان.

- الانطلاق في إعداد نظام معلوماتي مندمج للتصرف في أنشطة التكوين المهني الخاص وتم التعاقد مع مكتب الدراسات لتطوير وتركيز النظام.

- انطلاق العمل بالختم الالكتروني المرئي لشهائد التكوين المهني (QR CODE) بداية من دورة جوان 2022.

- رقمنة الخدمات المقدمة من طرف الوكالة التونسية للتكوين المهني من خلال:

- منح "بطاقة متكون Carte apprenant " للمسجلين في مراكز التكوين المهني، [2]
- منح البطاقات الذكية مسبقة الدفع "Carte TAKWIN plus" لصرف منح التكوين في آجالها والانتفاع بالخدمات المتاحة عن بعد.
- تعميم تجربة التسجيل عن بعد للتكوين بمراكز التكوين المهني في الجهاز العمومي للتكوين المهني.

- **تبسيط إجراءات الحصول على محتويات التكوين، من خلال:**

- الشروع في تجربة نموذجية في استغلال خدمات تحميل محتويات التكوين (4 برامج) انطلاقا من المسطحة الرقمية للمركز الوطني لتكوين المكونين وهندسة التكوين.

- رقمنة خدمات التكوين المستمر لمعالجة ومتابعة الكشوفات البيداغوجيّة والماليّة على الخط لفائدة المؤسّسات المنتفعة بآليّة التّسبقة على الأداء.

- **العمل على مزيد تركيز جودة التكوين من خلال:**

- **مواصلة تنفيذ مشاريع البنية الأساسية:** دخول 12 مشروعا مركز تكوين مهني حيز الاستغلال بطاقة استيعاب 232 موطن تكوين وبقدرة إيواء تبلغ 540 سرير والانطلاق في إحداث مركز متعدد الاختصاصات بولاية سيدي بوزيد راجع بالنظر لوزارة الدفاع الوطني.

- **تأهيل إطارات التكوين التابعة إلى القطاعين العمومي والخاص:** تم تنظيم تكوين اشهادي للمكونين في مواصفة دولية لإدارة الطاقة قصد تجويد التصرف في النجاعة الطاقية الصناعية وتخفيض تكاليف استهلاك، وتكوين تقني للمكونين في الآلية واللامركزية للأنظمة التكنولوجية لأنواع مختلفة من الهياكل، المباني التجارية وتكوين المكونين من القطاع العام والخاص في الكفاءات المرنة"soft skills» والمجال البيداغوجي.

[2] وهي بطاقة ذكية تمكنهم من النفاذ إلى الخدمات التي توفرها مؤسسات التكوين المهني بصفة رقمية على غرار خدمة المطعم والمبيت والمشاركة في التظاهرات الثقافية والأنشطة الرياضية.

- **عروض التكوين المتوفرة للسنة التكوينية 2022- 2023 :**

بلغت عروض تكوين الوكالة التونسية للتكوين المهني للسنة التكوينية 2022-2023 قرابة 35 ألف عرض تكوين موزعة على 400 اختصاصا في 12 قطاعا اقتصاديا. وتتوزع العروض على 21 ألف عرض بدورة سبتمبر 2022 و14 ألف عرض بدورة فيفري 2023.

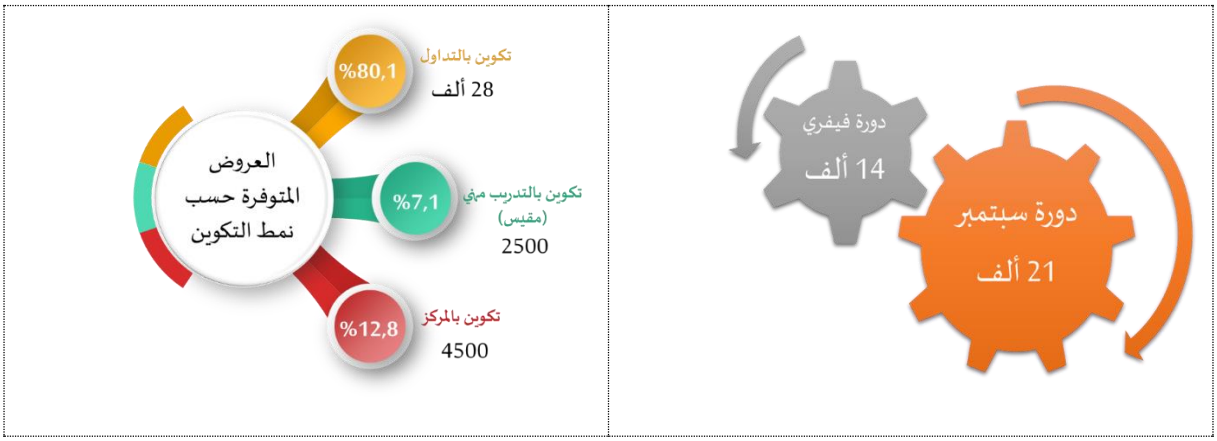

وقد ساهم مختلف الفاعلين العموميين في البرنامج والبالغ عددهم ثلاثة في تحقيق الأهداف من خلال مشاريعها وأنشطتها وان بصفة متفاوتة:

- **<u>الوكالة التونسية للتكوين المهني:</u>**

- الاضطلاع بالتكوين الأساسي للشباب والكهول بالنظر إلى الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية،
- العمل على تلبية طلبات اليد العاملة المؤهلة وذلك توفير موارد بشرية رفيعة الأداء في خدمة المؤسسات الاقتصادية،
- تنفيذ برامج التكوين في إطار مسايرة التطورات التكنولوجية السريعة والمتسارعة،
- القيام بصفة دورية بتقييم الأنشطة التكوينية التي تتم داخل المؤسسات الفرعية التابعة لها.

وفي هذا الإطار تم تحديد هدفين عمليتين هما على التوالي:

1. **"ضمان النجاعة والمردودية في مختلف مراحل التكوين"،**
2. **"نشر ثقافة المهن وتحسين الاقبال على التكوين".**

- **المركز الوطني للتكوين المستمر والترقية المهنية:**

تم تحديد هدف عملياتي يتمثل في **" تطوير التكوين المستمر والترقية المهنية"**، وهو هدف يلخص أهم أنشطة المركز والتي تساهم بصفة مباشرة في تحقيق أهداف البرنامج من ناحية الاستجابة لحاجيات التكوين المستمر، وتتمثل أهم الأولويات في:

- الإحاطة بالمؤسسات،
- التصرف في آليات تمويل التكوين المستمر الموجه للمؤسسات،
- وضع وتمويل برامج التكوين المستمر الموجه للأفراد وتنفيذها،
- تطوير منظومة التسيير والتصرف في برامج التكوين المستمر.

- **المركز الوطني لتكوين المكونين وهندسة التكوين:**

يساهم المركز من خلال برامجه ومشاريعه مساهمة مباشرة في تحقيق أهداف البرنامج والمتمثلة في تطوير وتكوين المكونين وهندسة التكوين وذلك من خلال عمله على الرفع من جودة التكوين وتحسين مردودية المنظومة الوطنية للتكوين المهني لتستجيب بالجودة المطلوبة لحاجيات المؤسسات الاقتصادية والأفراد والمجتمع والجهة من المهارات والتكوين. وتتمثل أهم الأولويات في:

- ضبط وتطوير المنهجيات المتعلقة بمختلف المجالات التكوينية وإنجاز الوسائل التعليمية،
- إعداد مخططات التكوين التقني والبيداغوجي والوظيفي الرامية إلى تأهيل ورسكلة إطارات التكوين التابعة إلى القطاعين العمومي والخاص وإنجاز هذه المخططات وتقييم نتائجها،
- إعدادا برامج التكوين بجميع مكوناتها والمساعدة على تركيزها بالمؤسسات التكوينية والتعهد بالتحيين وإنجاز الدراسات اللازمة لهذا لغرض،
- وضع المنهجيات الرامية إلى تقييم نظام التكوين،
- السهر على إنتاج الوسائل البيداغوجية والتعليمية اللازمة لحسن تطبيق برامج التكوين،
- التعاون مع مؤسسات البحث المختصة من أجل تطوير البحث التطبيقي في الهندسة والتجديد البيداغوجي في مجال التكوين ومساعدة المؤسسات التكوينية على تركيز التنظيمات والانماط الجديدة،

- تنمية علاقات التعاون والشراكة وتبادل الخبرات مع الهياكل المعنية بمجالات نشاطه وذلك على الصعيدين الوطني والدولي.

- **<u>الهدف الاستراتيجي 1.1</u>: "الاستجابة لمختلف مطالب التسجيل في جميع أصناف التكوين المهني"**

يعكس هذا الهدف التوجه الإستراتيجي للسياسة العمومية في مجال التكوين المهني والمتمثلة في تلبية جميع الطلبات الواردة على منظومة التكوين المهني العمومية وذلك بتسجيلهم بالاختصاصات المطلوبة او توجيههم الى اختصاصات مماثلة او بديلة وبالتالي استيعاب أكبر عدد ممكن لطالبي التكوين مما يدعمه كمسلك للنجاح من خلال دعم طاقة الاستيعاب وتطوير العروض لجميع الأصناف والنوع الاجتماعي وكذلك تحسين تشغيلية الشبان والرفع من نسبة ادماجهم. وقد سجل الهدف نسبة انجاز هامة باعتبار نتائج المؤشرات المحققة :

(ملحق عدد1: بيانات إحصائية حول متكوني المنظومة.)

المؤشر 1.1.1 نسبة التعبئة.

وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022	إنجازات 2022	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات	القيمة المستهدفة	السنة
%	68	71.7	80	73	91.2	85	2024

يقيس هذا المؤشر نسبة الاستجابة لعروض التكوين المفتوحة خلال السنة التكوينية المعنية بدورتيها (سبتمبر وفيفري) ويعكس مدى إقبال الشبان على التكوين المهني.

تم تحقيق نسبة تعبئة للدورات التكوينية بـ 73% خلال سنة 2022، حيث بلغ عدد المتكونين الجدد (بصدد التكوين) في آخر سنة 2022 عدد (24506 متكونا) مقابل (33521 عرض تكوين) تم توفيره للمترشحين من طالبي التكوين، وهو ما يمثل نسبة إنجاز تقدر بـ 91.2% مقارنة بالتقديرات.

ولقد بلغت نسبة الإنجازات التي حققتها دورة فيفري 59.4% اذ بلغ عدد المرسمين الجدد (7191 متكونا) منهم (3527) متكون في مستوى مؤهل التقني المهني و(1018) متكون في مستوى مؤهل التقني السامي و(2249) متكون في مستوى شهادة الكفاءة المهنية.

كما بلغت نسبة انجاز دورة سبتمبر 81% حيث بلغ عدد المرسمين بالدورة (17309 متكونا)، يتوزعون كما يلي:

- 7299 متكونا في المؤهل تقني المهني،
- 1937 متكونا في المؤهل تقني السامي،
- 6641 متكونا في مستوى الكفاءة المهنية.

ويعزى الفارف في الإنجاز الى بعض الإشكاليات المتواصلة والمتمثلة أساسا في:

1. تواصل تنامي ظاهرة الانقطاع المبكر عن التكوين بنسب متفاوتة،
2. نقص الخدمات الأساسية الموجهة للمتكونين منها المبيتات والمطاعم والأنشطة الثقافية والرياضية والترفيهية،
3. عزوف طالبي التكوين على الإقبال على بعض الاختصاصات في قطاعات مختلفة وبعض المراكز.

المؤشر 2.2.1 نسبة المنقطعين عن التكوين.

وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022	إنجازات 2022	إنجازات 2022 مقارنة بتقديرات	القيمة المستهدفة	السنة
%	*14	16	14	17	121.4	14	2024

بلغت نسبة المنقطعين بجهاز التكوين المهني 17 % خلال سنة 2022، حيث انقطع عن مواصلة التكوين بين شهر جانفي وشهر ديسمبر عدد 3940 من اصل 23238 متكونا تم احصائهم في شهر ديسمبر 2021 والذين كان من المفروض مواصلة تكوينهم الى ما بعد سنة 2022، وذلك حسب ما صرحت به مراكز التكوين المهني خلال أشغال ختم الميزانية لسنة 2022.

هذا وتعمل الوكالة على تدارك التأخير في تركيز المنظومة المعلوماتية المندمجة بالمراكز، والتي ستمكن من الحصول على جميع المعطيات الإحصائية بصفة حينية واكثر دقة ومن بينها متابعة نسبة المنقطعين عن التكوين حتى يتسنى تحليلها للوقوف على اهم اسبابها بغاية إيجاد الحلول.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الإشكاليات والنقائص التي تساهم في انقطاع الشبان عن التكوين تتمثل أساسا في:

- نقص في استجابة منظومة التكوين المهني لحاجيات المؤسسات الاقتصادية والأفراد والمجتمع والجهة من حيث المهارات وغياب نظام محكم لمتابعة إدماج خريجي منظومة التكوين المهني،
- ضعف قدرة جهاز التكوين المهني على تأمين الحاجيات الخصوصية كما ونوعا لطالبي التكوين من الفئات الخاصة والفئات الهشة والمنقطعين عن التعليم دون سن الـ 15 بسبب الإطار القانوني،
- غياب مخططات تكوين مبرمجة دوريا وبصفة مسبقة لتفادي الطلبات المجزأة الواردة على المركز من طرف كافة الهياكل العمومية والخاصة، وخاصة من طرف الوكالة التونسية للتكوين المهني.

الإشكاليات المتعلقة بالهدف:

- كثرة الهياكل المتدخلة في منظومة التكوين المهني في مجالي التكوين الأساسي والمستمر وانتمائها لوزارات متعددة وتداخل المشمولات وتناثر الوظائف والاعتمادات وتعدد الأسلاك مع ضعف التنسيق المستوجب بينها لضمان حسن الأداء،
- صعوبة الحصول على بيانات إحصائية محينة،
- بطء وتعثر في إنجاز بعض المشاريع سيما المتعلقة منها بإعادة هيكلة مراكز التكوين المهني، بما ينعكس سلبا على طاقة الاستيعاب،
- محدودية انخراط المؤسسات الاقتصادية في التكوين المستمر،
- ضرورة مزيد الإحاطة بالمؤسسات الاقتصادية فيما يتعلق بهندسة التكوين المستمر (تشخيص الحاجيات من التكوين المستمر، إعداد مخططات التكوين وخدمات المرافقة للمؤسسات)،

وفيما يلي بعض التدابير والاولويات التي سيتم العمل عليها خلال المرحلة القادمة لمزيد الرفع من أداء البرنامج وتحقيق الهدف:

- **تعزيز دور التكوين في الرفع من مردودية المؤسسات الاقتصادية والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال:**

- تطوير نظام لاستشراف حاجيات سوق الشغل من المهارات والكفاءات،
- تحسين مردودية التكوين المستمر،
- تركيز المنوال الجديد للشراكة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي للتكوين المهني،
- حوكمة ناجعة لمنظومة التكوين المهني تكرّس مبدأ المتابعة والتقييم والمساءلة.

➢ **تحسين تشغيلية طالبي التكوين والإشهاد والتشغيل بما يمكّن من تحقيق الإدماج وخلق الثروة وذلك من خلال:**

- تطوير هندسة التكوين باعتماد المقاربات البيداغوجية الملائمة لضمان جودة التكوين،
- تطوير قدرات المتدخلين في مجال التكوين المهني،
- تركيز منظومة وطنية للإشهاد بمكتسبات التعلّم،
- تكريس مرونة جهاز التكوين المهني واستباقيته من خلال تطوير التكوين التخصّصي.

➢ **تثمين التكوين المهني كمسلك نجاح للشباب وذلك من خلال:**

- تركيز المنظومة الوطنية للإعلام والتوجيه لفائدة الأفراد والعائلات،
- تركيز المصنف الوطني لشهادات التكوين المهني،
- تركيز خطة اتصال حول التكوين المهني،
- تطوير منظومة الحوافز لفائدة المقبلين على التكوين المهني.

➢ **تطوير طاقة استيعاب الجهاز الوطني للتكوين المهني لدعم تكافؤ الفرص وتحقيق الإنصاف الاجتماعي من خلال:**

- تطوير العرض الوطني للتكوين المهني بما يتلاءم مع الحاجيات الاقتصادية والجهوية،
- تطوير أنماط واليات التدريب المهني،
- تنفيذ البرنامج الوطني لتكوين وإدماج المنقطعين مبكرا عن الدراسة.
- تطوير نمط التكوين عن بعد،

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد3:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيانات النفقات		تقديرات 2022 ق.م التكميلي	إنجازات 2022	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ	نسبة الإنجاز %
تأجير عمومي	ا.ت	334258	326747,27	-7510,73	97,75%
	ا.د	334258	326746,4	-7511,612	97,75%
نفقات التسيير	ا.ت	37880	27741,6	-10138,4	73,24%
	ا.د	37880	27741,6	-10138,4	73,24%
نفقات التدخلات	ا.ت	71758	49076,111	-22681,889	68,39%
	ا.د	71758	48931,191	-22826,809	68,19%
نفقات الاستثمار	ا.ت	1200	53,02	-1146,98	4,42%
	ا.د	1200	32,87	-1167,13	2,74%
نفقات العمليات المالية	ا.ت	0	0	0	0,00%
	ا.د	0	0	0	0,00%
المجموع *	**ا.تعهد**	**445096**	**403618**	**-41477,999**	**90,68%**
	ا.دفع	**445096**	**403452,0**	**-41643,951**	**90,64%**

*المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية.

جدول عدد4:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة (اع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البرامج الفرعية	بيان الأنشطة	تقديرات 2022 ق.م التكميلي	إنجازات 2022	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	نسبة الإنجاز %
قيادة جهاز التكوين المهني	قيادة ومساندة جهاز التكوين المهني	6270	1771,168	-4498,832	28,25
المجموع*		**6270**	**1771,168**	**-4498,832**	**28,25**

الفاعلين العموميين	الأنشطة	تقديرات 2022 ق.م التكميلي	إنجازات 2022	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	نسبة الإنجاز %
الوكالة التونسية للتكوين المهني	التكوين الأساسي والتدريب المهني	405901	373898,47	-32002,53	92,12
المركز الوطني لتكوين المكونين وهندسة التكوين	تكوين أطر التكوين وهندسة التكوين	8367	6381,911	-1985,089	76,27
المركز الوطني للتكوين المستمر والترقية المهنية	التكوين المستمر	24558	21400,5	-3157,5	87,14
المجموع*		**438826**	**401680,881**	**-37145,119**	**91,54**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

بلغت الاعتمادات المرسمة بقانون المالية التكميلي لسنة 2022 بميزانية برنامج التكوين المهني مبلغا قدره (445096أد) تعهدا ودفعا وقد بلغت نسبة الإنجاز 90.64% من جملة الاعتمادات المفتوحة دفعا (منظومة أدب)أي ما يعادل (403452أد) دفعا.

- **نفقات التأجير:**

بلغت نسبة الإنجاز97.75% حيث تم استهلاك كل الاعتمادات المخصصة للتأجير على مستوى كل الأنشطة (التكوين الأساسي والتدريب المهني وتكوين أطر التكوين وهندسة التكوين والتكوين المستمر) باستثناء مبالغ بسيطة على مستوى نشاط قيادة ومساندة جهاز التكوين المهني، تهم أساسا الاقتطاعات من الأجر بسبب الغيابات غير المشروعة وعطل الأمومة والعطل المسندة بعنوان مرض طويل الأمد والإلحاق والنقل.

- **نفقات التسيير:**

بلغت نسبة الإنجاز 73.24 % أي ماقدره (27741.6أد) من جملة (37880أد) بقانون المالية التكميلي. وقد تم استعمال جملة هذه الاعتمادات لخلاص متخلدات الهياكل لسنوات فارطة ولتأمين مختلف الأنشطة والاداءات على غرار البلدية والكهرباء والغاز والماء، والاتصالات الهاتفية والتراسل ومصاريف وسائل النقل والاعتناء بالبناءات والصيانة ، نفقات المناولة في الحراسة، نفقات المناولة في التغذية، مصاريف الاستقبالات والمناظرات والترقيات إلخ...

- **نفقات التدخلات:**

يحتوي قسم التدخلات على نفقات التدخل العمومي ونفقات مختلف مشاريع التنمية للمؤسسات العمومية غير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية. وقد بلغت نسبة الإنجاز68.19%، وقد ساهم ضعف الإنجاز المسجّل في عديد المشاريع في هذه النسبة حيث تم تسجيل :

- 16% بالنسبة لقيادة ومساندة جهاز التكوين المهني (نشاط رقم 4)،
- 21% بالنسبة لتكوين أطر التكوين وهندسة التكوين (نشاط رقم 2)،
- 70% بالنسبة للتكوين المستمر (نشاط رقم 3)،
- 72% بالنسبة للتكوين المهني الأساسي والتدريب المهني (نشاط رقم 1).

- **التحليل**

تم تسجيل أضعف نسبة انجاز على مستوى **النشاط رقم 4: قيادة جهاز التكوين المهني**، حيث بلغت نسبة الإنجاز 16%، ويعو د ذلك بالأساس الى:

- عدم استهلاك الاعتمادات المرصودة لبرنامج صك التكوين 0% (1000أد مبرمجة)، للسنة الثانية على التوالي ويعود ذلك الى عدم إقبال مؤسسات التكوين المهني الخاصة على المشاركة في البرنامج في نسخته لسنة 2018 مثلما تمّت برمجته مسبقا، حيث شكّلت قيمة خلاص معاليم التكوين وكذلك مدّة الانتفاع بالبرنامج المتمثلة في ستة أشهر أو سنة واحدة والعدد الأقصى المخوّل لكل مؤسسة تكوين عوائق أمام استقطاب مؤسسات التكوين المهني الخاصة للمشاركة في هذا البرنامج، إذ أن هذه العناصر لا تحفّز مؤسّسات التكوين على الاستثمار على المدى المتوسط والطويل لاقتناء التجهيزات والمعدات الضرورية وتوفير رأس المال البشري المستلزم بالجودة المطلوبة،
- كذلك ساهمت خطة الإصلاح في هذا التراجع حيث تم تسجيل نسبة انجاز بـ23 مقابل 84% السنة الفارطة.

بالنسبة للنشاط رقم 2 المتعلق بالفاعل العمومي "المركز الوطني لتكوين المكونين وهندسة التكوين" فقد سجل ثاني أضعف نسبة إنجاز بالنسبة للتدخلات ويعود ذلك بالأساس إلى الإنجاز الجزئي لمشاريع التنمية وفيما يلي تحليل الأسباب :

- بالنسبة لمشاريع التنمية الممولة على الموارد العامة للميزانية:

تعزى هذه النسبة المتدنية بالأساس الى ضعف التقدم في انجاز المشاريع التالية:

- 15% لوظائف تطوير المركز حيث ان جل المبالغ المستوجبة متعهد بدفعها إضافة الى تأخر على مستوى الإعلان عن طلبات العروض لإنجازهما نتيجة لتعطل المصادقة على الدراستين المتعلقتين بمشروعي تركيز نظام مراقبة إلكتروني بالمركز وتغيير الجزء الثاني لمحطة محول الكهرباء واللتان تم التعهد بهما من قبل مكتبين مختصين، حيث تم إرجاء الإعلان عن طلبات العروض إلى سنة 2023.
- 50% لتكوين إطارات التكوين، وذلك نتيجة تكوين 611 منتفع مقابل برمجة تقدر بـ 1200 منتفع أي حوالي 51% كنسبة انجاز. ويعود الفارق في الإنجاز إلى محدودية طلبات التكوين الواردة على المركز من مختلف مؤسسات التكوين لأسباب تخصها رغم مراسلة المركز لها لعديد المرات لاقتراح برمجة تكوين مسبقة. مع الإشارة إلى نسبة الاستجابة التي تمثل 100 % لطلبات التكوين الواردة خلال السنة بصفة مجزأة.

اما بالنسبة لبقية المشاريع فقد تفاوتت النسب لكن بقيت ضعيفة إجمالا، فبالنسبة لإعداد برامج التكوين وتكوين المكونين، إجمالا تم تنفيذ 45 % من البرمجة (ميزانية) حيث تم تسجيل تراجع على مستوى عدد المتكونين الذي بلغ 481 منتفع مقارنة بال1200 المبرمجين، ويعود ذلك بالأساس الى جائحة كورونا.

- بالنسبة لمشاريع التنمية الممولة على القروض الخارجية الموظفة :

بلغت الاعتمادات المرسمة لتمويل مشروع "انجاز تكوين تقني في 9 مجالات لفائدة مكوني ومستشاري التدريب بمراكز التكوين المهني القاطرة " 410أد، وذلك في اطار برنامج دعم التكوين والادماج المهني PAFIP" الممول من قبل الوكالة الفرنسية للتنمية ، لكنه لم يتم تسجيل أي تقدم في الإنجاز (0د).ويعود ذلك الى تعطل الحصول

على عدم مماتعة ممول المشروع على كراس الشروط لاختلاف وجهات النظر حول الجوانب التعاقدية المتعلقة بتطبيق التحكيم الدولي أو التحكيم التونسي في حالة نشوب نزاع بين الطرفين.

بالنسبة للنشاط رقم 3: التكوين المستمر، فقد بلغت نسبة الإنجاز70%، ويعود ذلك بالأساس الى ضعف الإنجاز على مستوى بعض المشاريع على غرار:

- 0% كنسبة انجاز تم تسجيلها على مستوى 18 مشروعا.
- ونسب ضعيفة تتراوح بين 5% و26% لبقية المشاريع الممولة على الموارد العامة للميزانية.

بالنسبة للنشاط رقم 1: التكوين الأساسي والتدريب المهني تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر ب 72%، وبالرجوع الى تحليل تقدم انجاز المشاريع نلاحظ ما يلي:

- حيث تم تسجيل نسبة 0% على مستوى كل المشاريع الممولة على القروض الخارجية والبالغ عددها 8 مشاريع.
- تسجيل 0% لمشروعين بكلفة (2450أد) ممولة على موارد الصندوق.
- اما بقية المشاريع فقد حققت تقدم كبير تراوح بين الإنجاز الكلي والنسبة 75%.

- **<u>نفقات الاستثمار:</u>**

تتكون نفقات الاستثمار تبعا للهيكلة الجديدة من نفقات التنمية الخاصة بالمصالح المركزية باعتبار ان مشاريع الهياكل العمومية تدرج بقسم التدخلات وبالتالي لن يستأثر هذا القسم بنسبة كبيرة من الاعتمادات وقد سجلت نسبة إنجاز ضعيفة جدا بلغت 2.74% مقابل 6.34% السنة الفارطة.

حيث تمت برمجة (1200أد) موزعة بالتساوي بين تمويل برنامج دعم التكوين والإدماج المهني -PAFIP (900أد) والأداءات الخاصة بنفس المشروع (300أد). لكن لم يتم صرف سوى (32.8أد) وهي تقريبا نفس المبلغ الذي تم صرفه السنة الفارطة، بعنوان الأداءات. باعتبار أن المشروع بحالة إعادة امضاء الاتفاقيات.

أما في ما يتعلق بتحقيق الأداء، فقد بلغت إنجازات الاعتمادات المخصصة **للنشاط رقم 1: التكوين الأساسي** والتدريب المهني ما قيمته (373898.47أد) مقارنة بالتقديرات التي كانت في حدود (405901أد) أي بنسبة انجاز تعادل 92.12 % وهو ما يفسر خاصة بإنجاز مختلف الأشغال المتعلقة بتهيئة وصيانة المراكز، الأمر الذي كان له تأثيرا إيجابيا على إنجازات الهدف الاستراتيجي "الاستجابة لمختلف مطالب التسجيل في جميع أصناف التكوين المهني".

أما بالنسبة للنشاط عدد2 : تكوين أطر التكوين وهندسة التكوين فقد بلغ استهلاك الاعتمادات ما قيمته (6381.9أد)مقارنة بالتقديرات التي كانت في حدود (8367أد) أي بنسبة انجاز تعادل 76.27 % وهو ما يفسر خاصة بإنجاز الأنشطة المتعلقة بإعداد مواصفات الاشهاد المصممة واعداد برامج التكوين وتكوين المكونين وهو ما انعكس إيجابيا على تحقيق الهدف .

في ما يتعلق بالنشاط عدد3 : التكوين المستمر فقد بلغ استهلاك الاعتمادات المخصصة له ما يعادل (21400.5أد) مقارنة بالتقديرات التي كانت في حدود (24558أد) أي بنسبة انجاز تساوي 87.14 % وهو ما يفسر خاصة بإنجاز مختلف الأنشطة المتعلقة بالسحب، التنظيم وتطوير أساليب العمل كما تجدر الإشارة إلى أن التسويق على الخط لخدمات المركز إضافة إلى تركيز منهجية تقييم أثر التكوين بالمركز الوطني للتكوين المستمر والترقية المهنية أثرت إيجابيا على تحقيق الهدف الإستراتيجي

أما بالنسبة للنشاط عدد4 : قيادة ومساندة جهاز التكوين المهني فقد بلغ استهلاك الاعتمادات ما قيمته (1771.16أد) مقارنة بالتقديرات التي كانت في حدود (6270أد) أي بنسبة انجاز تعادل 28.25 %، يجدر التذكير أن تنفيذ خطة إصلاح التكوين المهني وبرنامج صك التكوين كان له تأثيرا سلبيا على تحقيق الهدف الإستراتيجي.

البرنامج عدد 2:

التشغيـــــل

رئيس البرنامج: السيدة فائزة القلال/ بداية من 2015

1- نتائج أداء البرنامج :

تواصل العمل خلال سنة 2022 على تجسيم توجهات وأهداف مخطط التنمية الخاصة بقطاع التشغيل والمتمثلة بالخصوص في العمل على تحسين تشغيلية مختلف أصناف طالبي الشغل والرفع من كفاءاتهم وقدراتهم وفق متطلبات سوق الشغل، وتشخيص مكامن جديدة للتشغيل ودعم قدرة الاقتصاد على احداث مواطن شغل لائقة بالإضافة إلى تطوير أداء مصالح التكوين المهني والتشغيل وتحسين نجاعة تدخلاتها. وفيما يلي حوصلة لأهم هذه الإنجازات.

- **التصور والتخطيط والبرمجة، وذلك من خلال:**

تنسيق أشغال الإستراتيجية الوطنية للتشغيل، التي تهدف إلى رسم رؤية وخيارات استراتيجية في مجال التشغيل لتحقيق الأهداف المرسومة خاصةً منها إحداث مواطن شغل لائقة والتقليص من البطالة وتحسين تشغيلية الطاقات البشرية وتقليص الفوارق بين الجهات وبين مختلف الفئات الاجتماعية.

وقد تواصلت الأشغال المتعلقة بتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتشغيل حيث تم ادراج مخرجاتها ضمن المخطط الثلاثي 2023-2025 وبالوثائق الخاصة بالتصرف في الميزانية حسب الأهداف.

كما تم اعداد وثيقة تتعلق بالمخطط العملي الخاص بمخرجات الاستراتيجية الوطنية للتشغيل الراجع بالنظر للوزارة وذلك بطلب من رئاسة الجمهورية المتعلق بموافاتها بالوثائق الخاصة بالاستراتيجية وبمخططها العملي .

هذا وقد تم إدراج عدد من مخرجات هذه الاستراتيجية في برنامج الإجراءات العاجلة لتحسين مناخ الأعمال 2023 والذي تشرف على تنفيذه وزارة الاقتصاد والتخطيط.

كما تم اعداد تقرير يتعلق بمتابعة تنفيذ المشاريع والبرامج المضمنة بالمخطط القطاعي للتنمية في مجال التشغيل 2016-2020 وانجازات سنة 2021.

- **التوظيف بالخارج واليد العاملة الأجنبية**

- **اسناد رخص العمل للأجانب:**

تم خلال سنة 2022 اسناد (4196) تأشيرة عمل للأجانب موزعة كالاتي:

- 3343 ذكور أي بنسبة 79.6%،
- 853 إناث أي بنسبة 20.3%.

- **التوظيف بالخارج:**

بلغ عدد المؤسسات الخاصة للتوظيف بالخارج 38 مؤسسة في طور النشاط إلى موفى سنة 2022، وبلغت عمليات التشغيل بالخارج المنجزة من طرف المؤسسات المرخصة 3138 عمليّة توظيف موزعة كالاتي :

- 1792 ذكور أي بنسبة 57%،
- 1346 إناث أي بنسبة 43%.

- **تعزيزوتطويرآليات استكشاف فرص التوظيف بالخارج:**

تم الانطلاق في التفاوض لإبرام اتفاقيات ثنائية حول التوظيف بالخارج تمنح ميزات تفاضلية في مجال العمل والتنقل للعمال التونسيين وخاصة مع كل من إيطاليا والبرتغال وألمانيا وتم إعداد مشاريع اتفاقيات وتوجيهها إلى مصالح وزارة الخارجية لإحالتها عبر الطرق الدبلوماسية مع العلم أنه تم إمضاء اتفاقية شراكة مع الجانب الفرنسي حول التوظيف بالخارج في المجال السياحي.

تم كذلك تحقيق الإنجازات التالية:

- **ارتفاع عدد عقود العمل بالخارج:**

شهدت عقود العمل بالخارج ارتفاعا هاما حيث بلغت 1187 عقدا مسجلة بذلك زيادة قدرها 56.2+ %.

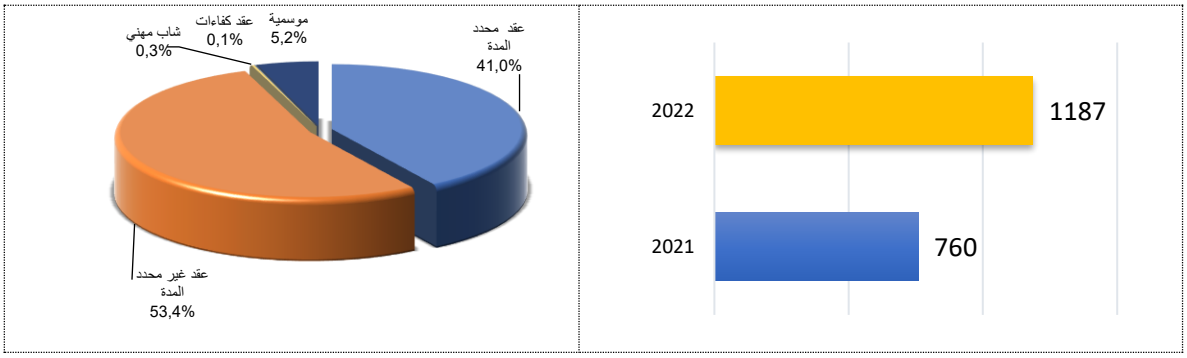

- **ارتفاع عروض الشغل بالخارج بـ397+%:**

تلقت الوزارة خلال سنة 2022، (3270) عرض شغل بالخارج في عديد الاختصاصات والمجالات خاصة بقطاعات الصحة والسياحة والخدمات والميكانيك والكهرباء، بزيادة قدرها 397 +% مقارنة مع السنة الماضية.

- **في إطار التعاون الدولي:**

تنسيق اشغال مشروع «ملائمة المهارات مع إستراتيجيات تنمية القطاعات» (STED-AMT)، [3]

حيث تم في هذا الإطار ما يلي :

- تنظيم ورشة العمل الفنية الأولى يومي 17-18 مارس 2022 وخصصت لمناقشة وضع القطاعات الثلاث المستهدفة من المشروع حيث تم التطرق خاصة إلى تحديد أنواع المهارات المطلوبة لسد فجوات القدرات التجارية لسلاسل القيمة،
- تنظيم ورشة العمل الفنية الثانية يومي 2 و3 جوان 2022، [4]
- عقد لجنة قيادة يوم 29 جوان 2022 تحت إشراف السيد وزير التشغيل والتكوين المهني وبحضور ممثلين عن الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية حيث تم خلالها تقديم نتائج الدراسات القطاعية المنجزة واهم التوصيات المنبثقة عن هذه الدراسات.

[3] يندرج ضمن التعاون مع منظمة العمل الدولية ويهدف إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية وخلق فرص العمل لفائدة الباحثين عن العمل من خلال إنشاء منظومة وطنية لاستشراف الاحتياجات من المهارات في القطاعات المصدرة وفقا لمنهجية "مهارات التجارة والتنوع الاقتصادي STED" والتي طورتها منظمة العمل الدولية، وقد تم تصميمها لدعم النمو واستحداث فرص العمل اللائق في القطاعات التي تتمتع بالقدرة على زيادة الصادرات والمساهمة في التنوع الاقتصادي من خلال سلاسل القيمة التالية : زيت الزيتون، التمور ومشتقاتها، البلاستيك التقني.

[4] حيث تم النقاش وتبادل الآراء حول الآفاق الكمية للمهارات المطلوبة ضمن سلاسل القيمة الثلاثة المستهدفة بالمشروع وتحديد القيود المنهجية أمام توفير وتنمية المهارات واختلال التوازن بين العرض والطلب كما تم التوافق حول مقترحات وتوصيات لتلبية الحاجيات من المهارات المستقبلية لسلاسل القيمة الثلاثة، تعلقت خاصة بوضع برامج تكوينية تستجيب لمتطلبات تحسين القدرة التنافسية للقطاعات وكذلك تركيز منظومة استشراف حاجيات القطاعات من المهارات المقترح إرساءها بالمرصد الوطني للتشغيل والمهارات.

كما تم إعداد برامج العمل وخرائط طريق لكل التوصيات المنبثقة عن الدراسات القطاعية لسلاسل القيمة المستهدفة من خلال ضبط أهدافها وطرق تنفيذها إضافة إلى تحديد الإعتمادات الضرورية لتنفيذها وتحديد الأولوية في تجسيم التوصيات بالتعاون مع الشركاء في المشروع والعمل على تنفيذها.

وقد تم يوم 08 ديسمبر 2022 تنظيم اجتماع ثاني للجنة القيادة حيث تم مناقشة وتقديم مقترحات حول خطط العمل المتعلقة بالتوصيات.

كما تم في اطار هذا المشروع تنظيم :

- دورة تكوينية عن بعد حول التصرف حسب النتائج وفقا لمنهجية "مهارات التجارة والتنويع الاقتصادي استهدف 50 مشاركا وذلك خلال الفترة الممتدة من 27 جانفي الى 24 فيفري 2022،
- ورشة عمل للتشاور والتكوين حول أدوات التصرف القائمة على النتائج " Formation en gestion axée sur les résultats ومتابعة وتقييم المشروع بمشاركة 34 منتفعا ينتمون الى مختلف الشركاء.

- **إدخال إصلاحات عاجلة صلب البرامج النشيطة للتشغيل للحد من ارتفاع نسب البطالة :**

تم تقييم الإجراءات المتعلقة بالبرامج النشيطة للتشغيل من طرف الوزارة والوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل وعلى ضوءها تم اقتراح مجموع من الإصلاحات وتمت المصادقة على مشروع الأمر الذي ينص على التنقيحات من قبل مجلس الوزراء في 28 جويلية 2022.

هذا وانطلق المرصد الوطني للتشغيل والمهارات في إعداد دراسة تقييمية للبرامج (برنامج عقد الخدمة المدنية وبرنامج عقد وكرامة).

- **تعزيز التكوين التكميلي والمرافقة بهدف تحسين قابلية تشغيل الباحثين عن شغل:**

- **دفع نسق التكوين التكميلي والتأهيل الإضافي وذلك في العديد من المجالات كالآتي:**

- دورات تكوين قصيرة المدى بالشراكة مع الوكالة التونسية للتكوين المهني في اختصاصات المرطبات الأوروبية وتنظيف المواد المنسوجة وتنظيف فضاءات النزل والميكانيك وصيانة المكيفات لـ 85 منتفعا.

- تكوين سريع لفائدة 163 منتفع وانتداب مباشر لفائدة 137 منتفع بالوحدات السياحية والفندقية بولاية المنستير وتم انتداب 277 باحث عن شغل مع تكوين بالتداول بالمدرسة السياحية بجربة.

- دورات في المجالات الرقمية مع مؤسسة تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية والمندوبية العامة للتنمية الجهوية لـ 55 منتفعا.

- دورات في مجال البناء وتوابعه مع منظمة الأعراف البافارية BBW: 127 منتفعا.

- **دفع نسق مرافقة الباحثين عن شغل بهدف تطوير المهارات** من خلال:

مرافقة قرابة 45 ألف طالب شغل ومرافقة هياكل التشغيل لتعزيز قدراتهم (1000 متكون من مستشاري تشغيل وشركاء مهنيين) وتكوين 1711طالب شغل وتعزيز قدرات 369 مستشار تشغيل في المهارات الحياتية.

وقد تم على مستوى آليات التشغيل تحقيق الإنجازات التالية:

ارتفاع عمليات التشغيل والإدماج:

بلغ عدد عمليات التشغيل والادماج 27348 عملية مسجلةً بذلك ارتفاعا ملحوظا قدر بنسبة **29.6%+** .

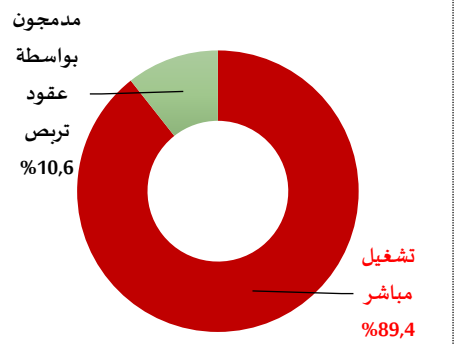

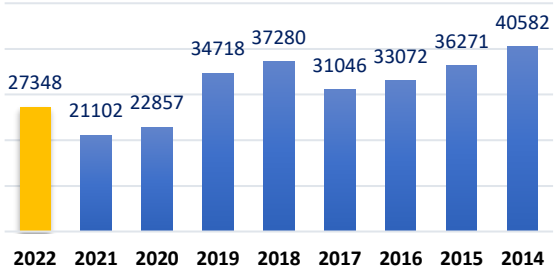

ارتفاع عدد المنتفعين بعقد الإعداد للحياة المهنية:

بلغت جملة العقود المبرمة في نطاق هذا الصنف من التربصات 68 ألف عقدا مسجلة زيادة بنسبة 9.8 %.

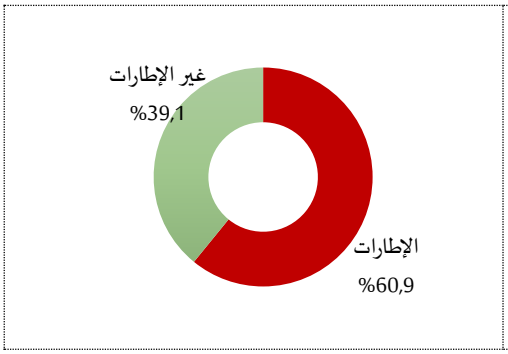

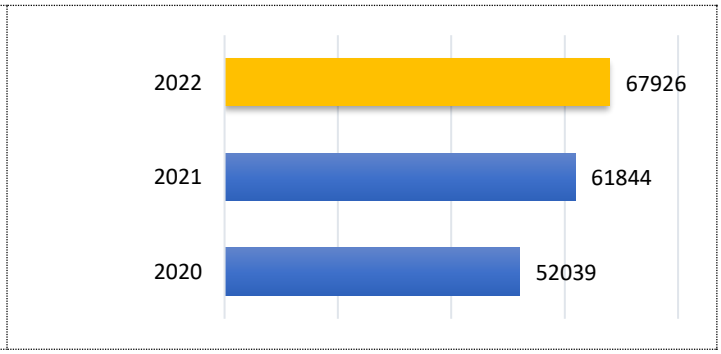

- **ارتفاع عدد المنتفعين ببرنامج الخدمة المدنية:**

بلغت جملة العقود المبرمة في نطاق هذا الصنف من التربصات 7303 عقدا، مسجلة زيادة بنسبة 4.8 % .

انخفاض عدد المنتفعين بعقد انتداب حاملي شهادات التعليم العالي (عقد كرامة):

سجلت مصالح التشغيل إبرام 3374 عقدا مسجلة بذلك تراجع طفيفة ناهز 0.3-%.

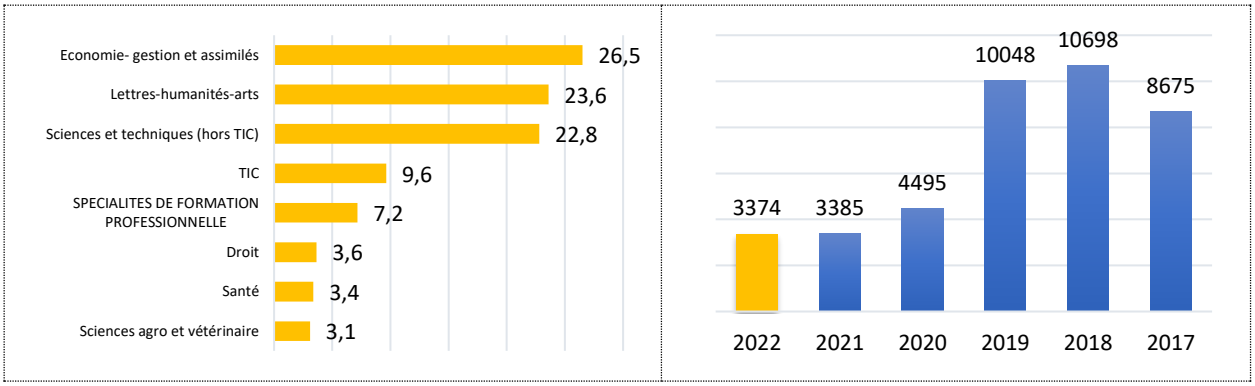

- **الانفتاح على الشراكات المهنية:**

عملت الوزارة على الانفتاح على الشراكات المهنية من خلال إبرام مجموعة من اتفاقيات الشراكة القطاعية ،[5] من أجل دعم المبادرات الخاصة للشباب مع مختلف الهياكل العمومية للمساندة والدعم والتمويل المتدخلة في المبادرة الخاصة و للمساهمة في المسابقة الوطنية للمبادرة الخاصة.

- **الرقمنة في مجال الوساطة في سوق الشغل:**

- تركيز منصات تفاعلية بين الباحثين عن شغل والمؤسسات من خلال تنظيم الصالون الرقمي الاوّل للتشغيل.
- تطوير منظومة التنميط الاحصائي LE PROFILAGE STATISTIQUE عبر إحداث تطبيقة لتشخيص وتنميط طالبي الشغل في اتجاه توجيه طالب شغل إلى توظيف مكتسباته في مسار يتماشى وحاجيات سوق الشغل في مرحلة التجربة.

[5] الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري، مؤسسة تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية والمندوبية العامة للتنمية الجهوية، وزارة السياحة، وزارة البيئة لتحديد وضبط مجالات التعاون المشتركة في مجال تثمين النفايات ودعم المبادرة الخاصة في المجال البيئي، منظمة الأعراف البافارية BBW في مجال البناء وفي مجال التكوين الإشهادي التخصصي في اختصاص ميكاترونيك السيّارات ما بعد البيع بجهة صفاقس

- اعتماد المدونة التونسية للمهن والكفاءات Référentiel Tunisien des Métiers et des Compétences لغاية توحيد المفاهيم بين جميع المتدخلين في سوق الشغل على أن يتم لاحقا التشبيك الرقمي matching بين العرض والطلب (تم الانطلاق في التجارب الأولية لاعتماد الوساطة الرقمية بين العرض والطلب اعتمادا على المدونة التونسية للمهن والكفاءات).
- تحسين الخدمات للباحثين عن عمل وإثراء الخدمات عن بُعد بخدمات جديدة تتمحور حول احتياجات المستخدمين وتمّ إمضاء إطار عقد إطاري مع شركة مايكروسوفت Microsoft.
- تمكين طالبي الشغل من فرص اجتياز اختبارات إشهادية في تكنولوجيات المعلومات والاتصال وبرمجيات مايكروسوفت.

وقد ساهمت الوكالة **الوطنية للتشغيل والعمل المستقل**، كفاعل عمومي في تحقيق الهدف الاستراتيجي للبرنامج من خلال مختلف المشاريع والانشطة التالية:

- تنشيط سوق الشّغل وطنيا وجهويا ومحلّيا وقطاعيا خاصة عن طريق شبكة مكاتب التّشغيل،
- تطوير الإعلام حول التّشغيل والكفاءات المهنيّة باتجاه المنشآت وطالبي الشغل،
- تنفيذ برامج النّهوض بالتّشغيل وبإدماج الشّباب الّتي تكلّفها بإنجازها سلطة الإشراف،
- تقديم المساندة الكفيلة بالنّهوض بالمنشآت الصّغرى وبالعمل الحرّ،
- القيام بالإعلام والتّوجيه المهني لطالبي التّكوين بغية إدماجهم في الحياة النّشيطة،
- تنظيم عمليّات تشغيل اليد العاملة التّونسيّة بالخارج والسّهر على إنجازها،
- تيسير إعادة إدماج العاملين بالخارج في الاقتصاد الوطني عند عودتهم نهائيا.

وقد تم تحديد هدفين عمليتين يساهمان بصفة مباشرة في تحقيق الهدف الاستراتيجي للبرنامج وهي تباعا:

الهدف الأول: "**رفع أداء مصالح الوساطة النشيطة بين العرض والطلب في سوق الشغل.**

الهدف الثاني: "**ضمان مردودية اقتصادية واجتماعية أعلى لآليات التشغيل**".

- **الهدف الاستراتيجي 1.2 : "تحسين تشغيلية جميع أصناف طالبي الشغل لضمان ادماج أفضل"**

يعكس هذا الهدف التوجه الإستراتيجي للسياسة العمومية في مجال التشغيل والمتمثلة بالأساس في تعزيز التكوين التكميلي والتأهيل المتواصل ضمانا لتعزيز قدرات الباحثين عن شغل وكذلك تامين المرافقة في كامل المراحل وأيضا تحسين نجاعة البرامج النشيطة للتشغيل، وقد سجل نسبة انجاز تعتبر هامة باعتبار النتائج المسجلة :

المؤشر. 1.1.2: نسبة تلبية طلبات الشغل الجديدة.

وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022	إنجازات 2022	إنجازات 2022 مقارنة بالتقديرات	القيمة المستهدفة	السنة
%	43.1	39.3	42.4	41.6	98.1	41.1	2024

ملاحظة : تمت مراجعة هذا المؤشر من حيث تسميته و طريقة احتسابه ابتداء من سنة 2022

خلال سنة 2022، بلغت نسبة تغطية طلبات الشغل الجديدة 41.6 % أي بنسبة انجاز تقدر بـ **98.1 %** حيث بلغ عدد المسجلين لأول مرّة بمكاتب التشغيل 90 608 طالب شغل، ومن ذلك تمكنت مصالح التشغيل من تلبية 37697 طلب شغل سواء بواسطة عمليات التشغيل المباشر وبإبرام عقود الكرامة أو بواسطة ابرام عقد الإعداد للحياة المهنية (CIVP).

علما وأنّه من قام بإبرام عقد الاعداد للحياة المهنية (CIVP) سنة 2022 وتم ادماجه في المؤسسة في نفس السنة تمّ احتسابه مرّة واحدة في خانة طلبات الشغل الجديدة الملباة بعقد شغل.

	سنة 2021	سنة 2022
طلبات الشغل الجديدة (المسجلين الجدد بمكاتب التشغيل والعمل المستقل)	**92462**	**90608**

	إنجازات 2022
طلبات الشغل الجديدة الملباة[6]	37697
طلبات الشغل الجديدة الملباة بعقد شغل[7]	1514
طلبات الشغل الجديدة الملباة بإبرام عقد الإعداد للحياة المهنية (CIVP)	36183

ويرجع ارتفاع حجم عمليات التشغيل بالأساس الى التعافي التدريجي للاقتصاد الوطني من تداعيات جائحة كورونا وعودة النسق الطبيعي للنمو وخلق مواطن الشغل.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة تغطية طلبات الشغل الجديدة خلال سنة 2022 بلغت :

- لدى حاملي شهادات التعليم العالي 51.4%،
- ولدى الفئات الأخرى 38.5%.

بلغت نسبة تلبية طلبات الشغل الجديدة لدى الإناث (46.9%) فاقت نظيرتها عند الذكور (35.1%).

نسبة تلبية طلبات الشغل الجديدة حسب النوع الاجتماعي خلال سنة 2022

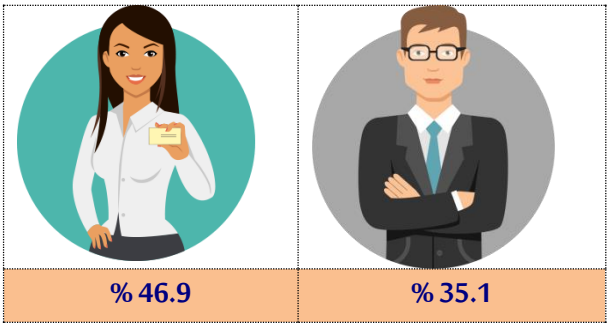

مع الإشارة الى أن عدد الإناث المسجلين لأول مرّة بمكاتب التشغيل سنة 2022 بلغ 50016 أي بنسبة 55.2 % من مجموع المسجلين الجدد سنة 2022، وبلغ عدد طلبات الشغل الملباة الخاصة بالإناث 23459 طلب أي بنسبة 62.2% من مجموع الطلبات الجديدة الملباة .

المؤشر 2.1.2 نسبة تلبية عروض الشغل المسجلة.

وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022	إنجازات 2022	إنجازات 2022 مقارنة بالتقديرات	القيمة المستهدفة	السنة
%	56.5	24.7	60.7	31.4	51.7	63.2	2024

[6]طلبات الشغل الملباة الخاصة بالمسجلين الجدد
[7]طلبات الشغل الملباة بواسطة عمليات التشغيل المباشر أو عقود كرامة أو ادماج اثر التربص

عروض الشغل الجملية	32312	47924
عروض الشغل الملباة	7973	15041

شهدت نسبة تلبية عروض الشغل خلال سنة 2022 ارتفاعا بنسبة 27.1% مقارنة بسنة 2021 ويعود ذلك أساسا الى التعافي التدريجي للاقتصاد من تداعيات جائحة كورونا وعودة النسق الطبيعي للنمو وخلق مواطن الشغل، حيث بلغ عدد عروض الشغل الجديدة المودعة سنة 2022، 41989 عرض شغل بينما بلغ عدد عروض الشغل الجديدة المودعة سنة 2021 ، 25475 عرض شغل أي بنسبة ارتفاع تعادل 64.8 % مقارنة بسنة 2021.

وتبرز المعطيات المبينة بالجدول أعلاه أنّ نسبة الانجاز بلغت 51.7% مقارنة مع التوقعات لسنة 2022، والراجعة بالأساس الى التقديرات المتفائلة جدا، حيث سجلت الإنجازات تحسنا ملحوظا مقارنة بانجازات السنة الفارطة لكن ليس بمستوى التقديرات التي كانت جد مرتفعة، وبالتالي من الضروري مراجعة طريقة الاحتساب.

وتجدر الإشارة الى أن مختلف القطاعات الاقتصادية شهدت ارتفاعا في عدد عروض الشغل المودعة سنة 2022 مقارنة بالسنة الماضية.

ويبين الجدول الموالي نسب تلبية حاجيات المؤسسات من اليد العاملة حسب قطاع نشاط المؤسسة:

جدول- توزيع نسب تلبية عروض الشغل حسب القطاعات سنة 2022

قطاع نشاط المؤسسة	عروض الشغل الجملية	عروض الشغل الملباة	نسبة التلبية %
الفلاحة والصيد البحري	1375	477	34.7
الصناعات المعملية	24746	8790	35.5
الصناعات غير المعملية	1809	611	33.8
الخدمات	19994	5163	25.8
المجموع	**47924**	**15041**	**31.4**

المؤشر3.2.2: معدل نسبة الإدماج على إثر التربص

وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022	إنجازات 2022	إنجازات 2022 مقارنة بالتقديرات	القيمة المستهدفة	السنة
%	40.5	35.6	47.5	46.5	97.9	49.4	2024

ملاحظة تم تعديل في طريقة احتساب هذا المؤشر سنة 2022 وذلك في اطار تحسين نجاعة و جودة المؤشرات حيث اقتصر احتساب هذا المؤشر سنة 2022 على المنتفعين بعقد الإعداد للحياة المهنية وعدم احتساب عدد المنتفعين ببرنامج عقد الخدمة المدنية لأنه لا يعتبر برنامج للإدماج المهني بل يعدّ برنامجا لتحسين التشغيلية.

ارتفعت نسبة الإدماج على إثر التربص خلال سنة 2022 مقارنة بما تم تسجيله سنة 2021، ويعود ذلك إلى:

- تسجيل ارتفاع في عدد المدمجين من 28165 مدمج سنة 2021 إلى حدود 31684 مدمج سنة 2022 أي بنسبة 12.5%+ .

جدول- المدمجون خلال سنة 2021-2022

عقد الإعداد للحياة المهنية (CIVP)	2022	2021
عقود منتهية	68141	64997
المدمجون	31684	28165
	⬇	⬇
نسبة الإدماج %	46,5%	43.3%

مع العلم أن نسبة الإدماج لدى الذكور (55.4%) فاقت نظيرتها عند الإناث (42.8%) خلال سنة 2022.

نسبة الإدماج حسب النوع الاجتماعي خلال سنة 2022

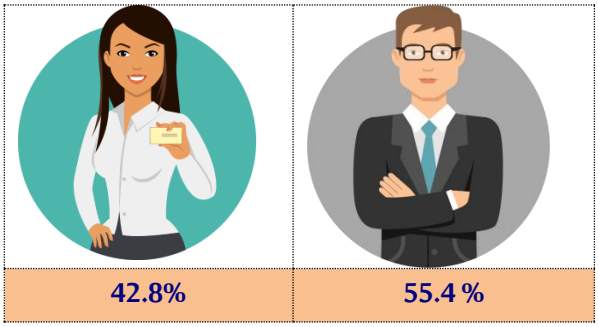

55.4 %	42.8%

وتجدر الإشارة الى أن سنة 2022 عرفت تحسنا ملحوظا في جل المؤشرات مقارنة بسنة 2021، حيث عملت الوكالة خلال سنة 2022 على مواصلة تكثيف الجهود لإحكام توظيف الإمكانيات الموضوعة على ذمتها لإستعادة نسق نشاطها إلى فترة ما قبل الجائحة وتم وضع وتنفيذ خطة عمل سنوية تحت إشراف وزارة التشغيل والتكوين المهني تهدف بالأساس لتطوير كفاءات ومهارات مختلف أصناف طالبي الشغل وتطوير أداء مصالح التشغيل وتحسين نجاعة تدخلاتها.

الإشكاليات المتعلقة بالهدف:

ارتباط النتائج المحققة في مجال التشغيل بالقطاع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي العام للبلاد وتأثره المباشر بأبسط التغييرات والمستجدات وبالتالي مهما كانت طبيعة التدخلات وحسن التوقعات يبقى هامش الخطر مرتفع وسريع التأثر.

وفيما يلي بعض التدابير والاولويات التي سيتم العمل عليها خلال المرحلة القادمة لمزيد الرفع من أداء البرنامج وتحقيق الاهداف:

- **الرفع من القدرة التشغيلية للمؤسسات والاستجابة للطلب الاقتصادي من الكفاءات، من خلال:**
  - دعم التشغيل والادماج المهني،
  - تأهيل الموارد البشرية لتلبية مواطن شغل مشخصة،
  - دعم المبادرات الجهوية في مجال التشغيل،
  - مرافقة المؤسسات الاقتصادية للرفع من قدرتها التشغيلية
- **تحسين تشغيلية الباحثين عن شغل وتثمين الرأس المال البشري:**

إضافة الى برامج وآليات دعم التوظيف المباشر والادماج المهني ستعمل الوزارة خلال الفترة القادمة على رسم وتنفيذ سياسات وبرامج تهدف إلى تحسين قابلية تشغيل الباحثين عن شغل لتمكينهم من تطوير واكتساب مؤهلات وكفاءات تيسر اندماجهم بسوق الشغل وتستجيب لتطلعاتهم وذلك من خلال:

- التكوين التكميلي،
- تطوير منظومة مرافقة الباحثين عن شغل.

- **دعم البعد الدولي في السياسة الوطنية للتشغيل، من خلال:**
  - تحسين حوكمة هجرة العمل،
  - تنظيم الوساطة وعمليات استكشاف واستغلال عروض الشغل الدولية،
  - تطوير نظام معلومات واتصال حول الهجرة،

- دعم برامج التنمية المتضامنة والإدماج الاقتصادي للمهاجرين.

➢ **تطوير أداء مصالح التشغيل وحوكمة سوق الشغل:**

سيتم العمل على تطوير مصالح التشغيل من خلال رقمنة الخدمات وتدعيم قدرات مستشاري التشغيل وأدوات العمل وكذلك تدعيم البنية الأساسية لمصالح التشغيل.

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد 5:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيانات النفقات		تقديرات 2022 ق.م التكميلي	إنجازات 2022	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ	نسبة الإنجاز %
تأجير عمومي	ا.ت	65481,8	61166,3	-4315,5	93,41%
	ا.د	65481,8	61166,3	-4315,5	93,41%
نفقات التسيير	ا.ت	4343,2	4343,2	0	100,00%
	ا.د	4343,2	4343,2	0	100,00%
نفقات التدخلات	ا.ت	314825	280308,9	-34516,1	89,04%
	ا.د	314825	280308,9	-34516,1	89,04%
نفقات الاستثمار	ا.ت	0	0	0	0,00%
	ا.د	0	0	0	0,00%
نفقات العمليات المالية	ا.ت	0	0	0	0,00%
	ا.د	0	0	0	0,00%
المجموع *	**ا.تعهد**	**384650**	**345818,4**	**-38831,6**	**89,90%**
	ا.دفع	**384650**	**345818,4**	**-38831,6**	**89,90%**

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

جدول عدد 6:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة(إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البرامج الفرعية	بيان الأنشطة	تقديرات 2021 ق.م .ت	إنجازات 2021	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	نسبة الإنجاز %
قيادة جهاز التشغيل	التنسيق والمساندة لسياسات التشغيل(نشاط رقم2)	1560.8	1287	-273.8	82.46
مجموع البرنامج الفرعي		**1560.8**	**1287**	**-273.8**	**82.46**
الفاعلين العموميين	**الأنشطة**	**تقديرات 2021 ق.م .ت**	**إنجازات 2021**	**الإنجازات مقارنة بالتقديرات**	**نسبة الإنجاز %**
الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل	العمل المؤجر (نشاط رقم1)	383089.2	344531.4	-38557.8	89.9
	العمل المستقل				
مجموع الفاعل العمومي		**383089.2**	**344531.4**	**-38557.8**	**89.9**

بلغت الاعتمادات المرسمة بقانون المالية التكميلي لسنة 2022 بميزانية برنامج التشغيل مبلغا قدره (348650أد) تعهدا ودفعا وقد بلغت نسبة الإنجاز حوالي 90% من جملة الاعتمادات المفتوحة دفعا (منظومة أدب)أي ما يعادل (345818.4أد) دفعا.

وبالرجوع إلى مختلف الأنشطة المكونة للبرنامج، نسجل نسب الاستهلاك التالية:

1. **النشاط عدد1**: "العمل المؤجر" بنسبة انجاز بلغت 89.9%.
2. **النشاط عدد 2**: "التنسيق والمساندة لسياسات التشغيل" بنسبة انجاز بلغت 82%.

ويشمل **النشاط رقم 1**، جملة الاعتمادات المرصودة للفاعل العمومي "الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل" في الجانب المتعلق ببرنامج التشغيل.

أما **النشاط رقم 2**، فهو يضم الاعتمادات المرصودة لقسم تأجير أعوان المصالح المركزية للبرنامج وكذلك الاعتمادات المرصودة للمعهد الأعلى للمحاماة، ولم يحتوي النشاط بالنسبة للسنة المعنية على اعتمادات خاصة بمشاريع تنمية. (الجدول رقم 5)

- **نفقات التأجير:**

يتضمن قسم التأجير في هذا النشاط على اعتمادات التأجير المخصصة للمصالح المركزية للبرنامج وكذلك الاعتمادات المخصصة للوكالة برمتها أي الجزء المتعلق ببرنامج التشغيل والجزء المتعلق ببرنامج تنمية المبادرة الخاصة (في انتظار تركيز المحاسبة التحليلية).

- **نفقات التسيير:**

بلغت نسبة الإنجاز100% من جملة الاعتمادات المفتوحة، لكن يجدر التذكير أن الرصيد الفعلي يبقى سلبيا بمبلغ قدره 3.345 - م د ويعود ذلك بالأساس إلى:

- تفاقم عجز السنوات السابقة منذ سنة 2016 والراجع إلى التباين بين الاعتمادات المرصودة من طرف وزارة المالية والحاجيات الفعلية للوكالة،
- الزيادة في سعر المواد الطاقيّة (الكهرباء ووقود السيارات الإدارية)،
- الزيادة السنوية في معاليم الأكرية (5%)،
- الترفيع في مصاريف الاكساء.

- **نفقات التدخلات:**

بلغت جملة التدخلات (280308.9أد) أي بنسبة انجاز بلغت 89.04%، حيث سجل النشاط رقم 1 نسبة انجاز بلغت 89.9%، وهي تمثل الاعتمادات المرصودة للوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل لتمويل العمل المؤجر، حيث كان هناك تراوح في الإنجاز بين الاعتمادات المرصودة على الموارد العامة للميزانية و الاعتمادات المرصودة على موارد الصندوق الوطني للتشغيل.

وقد كان للمشاريع التالية القدر الأكبر في تحقيق هذه النسبة الجيدة:

- إصلاحات وتجهيزات لتدعيم مكاتب التشغيل، حيث تم استهلاك 81% من جملة الاعتمادات المرصودة المقدرة بـ(400أد).

- تركيز منظومة اتصال عبر الانترنت، حيث تم استهلاك 100% من جملة الاعتمادات المرصودة المقدرة بـ(150أد).

وعلى مستوى آليات التشغيل فقد سجلت الآليات التالية أعلى نسب انجاز:

- **برنامج عقد الكرامة**، حيث تم استهلاك 180% من جملة الاعتمادات المرصودة المقدرة بـ(5000أد).
- **عقد الاعداد للحياة المهنية (CIVP)**، حيث تم استهلاك 109% من جملة الاعتمادات المرصودة المقدرة بـ(176000أد).
- **عقد الخدمة المدنية (CSC)**، حيث تم استهلاك 92% من جملة الاعتمادات المرصودة المقدرة بـ(37000أد).

مقابل نسب انجاز ضعيفة لبقية الاليات.

أما بقية الاعتمادات المرصودة لتدخلات البرنامج فقد مولت النشاط رقم 2 : "التنسيق والمساندة لسياسات التشغيل"، وبالأساس المعهد الأعلى للمحاماة حيث تمت إحالة مبلغ (431.2أد) من جملة (700أد) مبرمجة والممولة على حساب الصندوق الوطني للتشغيل.

أما في ما يتعلق بتحقيق الأداء، فإجمالا نسبة 90% تعكس تطور ايجابي على إنجازات الأهداف الإستراتيجية المتعلقة برفع أداء مصالح الوساطة النشيطة بين العرض والطلب في سوق الشغل و كذلك ضمان مردودية اقتصادية واجتماعية أعلى لآليات التشغيل.

البرنامج عدد 3:

المبـــادرة الخـــاصـــة

رئيس البرنامج: السيدة جيهان قازة / بداية من سنة 2021

1- نتائج أداء البرنامج

يعتبر التشجيع على المبادرة الخاصة رافدا هامّا لدفع نسق إحداث مواطن الشغل ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومنطلقا أساسيا لمعالجة مشكلة البطالة باعتبار أنّ التشغيل المؤجّر لم يعد كافيا لاستيعاب الطلبات الإضافية للباحثين عن شغل والوافدين الجدد على سوق الشغل خاصة أن مؤشرات التشغيل والبطالة تبرز استمرار ارتفاع نسبها لدى حاملي الشهادات العليا وخاصة منهم الإناث هذا بالإضافة إلى تسجيل تفاوت كبير في نسب البطالة ومؤشرات التنمية على المستوى الجهوي.

وقد حرصت مصالح الوزارة خلال سنة 2022 على مواصلة تفعيل مخرجات الإستراتيجية الوطنية للمبادرة الخاصة من خلال تنفيذ مختلف البرامج والآليات من خلال ما يلي:

- **نشر ثقافة المبادرة :**

- في إطار مشروع التكوين وسوق الشغل تم تنظيم مسابقة وطنية للمبادرة الخاصة: بمشاركة قرابة 4000 مشارك (مشروع في طور الإحداث- مشروع في طور التوسعة) انتفع 250 شاب وشابة بمرافقة فنية مشخصة وتم تتويج 48 فائز سيتم تمتيعهم بمنحة تمويل تدمج في الهيكلة المالية للمشروع (من المتوقع إحداث قرابة 775 موطن شغل).
- في إطار مشروع المبادرة من أجل التنمية تم تتويج 18 فائزا بلقب أفضل أفكار المشاريع ،[8]

كما تم تنظيم النسخة الثانية من المسابقة الإقليمية لريادة الأعمال "أفضل أفكار المشاريع لسنة 2023" لفائدة المتكونين المرسمين بالسنة التكوينية 2022- 2023 بمراكز التكوين المهني العمومية الراجعة بالنظر للوكالة

[8] وذلك في إطار المسابقة الاقليمية لريادة الأعمال التي نظمتها وزارة التشغيل والتكوين المهني بالشراكة مع الوزارات والهياكل المعنية بقطاع التكوين المهني وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحت عنوان "أفضل أفكار مشاريع" لفائدة المتكونين بمراكز التكوين المهني العمومية والخاصة بكل من ولايات قفصة وقبلي وتوزر وتطاوين ومدنين وقابس سنة 2022.

التونسية للتكوين المهني ولوكالة الإرشاد والتكوين المهني الفلاحي ولوكالة التكوين في مهن السياحة أو بإحدى الاختصاصات المنظرة بالهياكل الخاصة للتكوين المهني وذلك بولايات قفصة وقبلي وتطاوين، ومدنين، وقابس وتوزر.

وقد انطلقت فعاليات المخيم التدريبي بداية من يوم 27 ماي 2023 بجربة بمشاركة 36 مترشحا ومترشحة ليتم الإعلان عن نتائج التتويج (06 متوّجين) بكل من ولايات: تطاوين ومدنين وقابس، وقبلي وتوزر وقفصة.

- **تكثيف التظاهرات والمشاريع لدفع نسق إحداث المؤسسات:**

وذلك بتمويل أكثر من 200 شاب وشابة من الراغبين في "ريادة الأعمال" بقيمة جملية تجاوزت الـ 3 مليون دينار لمشاريع ممولة من قبل البنك التونسي للتضامن خلال تنظيم أيام جهوية للمبادرة الخاصة بولاية تونس، وفي نفس الاطار:

- إسناد إشعارات موافقة تمويل مشاريع للباعثين الشبان بقيمة جملية تتجاوز 570 أد بولاية نابل،
- إسناد 13 إشعار موافقة لتمويل إحداثات جديدة بكلفة مالية تقارب 611 أد بولاية بنزرت،
- إسناد جملة من إشعارات تمويل إحداثات جديدة بقيمة جملية تبلغ 328 627أد بولاية القيروان.

- **المساهمة في دفع نسق إحداث المؤسسات، من خلال:**

- **تيسير النفاذ إلى التمويل ودعم منظومة تمويل المشاريع الصغرى:** تم إعداد مشروع عقد أهداف جديد مع البنك التونسي للتضامن في المدة المتراوحة بين 2023-2025 (في انتظار تعيين وزير لإمضائه والشروع في تنفيذه) على ضوء نتائج تقييم عقد الأهداف 2019-2022 بناء على توجهات مخطط التنمية.
- **الشروع في تفعيل خط تمويل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بقيمة 30 مليون دينار (بالشراكة مع وزارة المالية والبنك التونسي للتضامن) موزعة على ثلاث سنوات من خلال:**
  - إصدار مذكرة مشتركة،
  - وضع منصة إلكترونية لتسجيل الراغبين في الحصول على القروض،

- وتم تنظيم يوم إعلامي "إنطلاقة جديدة للبنك التونسي للتضامن " وتوزيع الدفعة الأولى من إشعارات موافقة التمويل لفائدة 30 مؤسسة اقتصاد اجتماعي وتضامني بحجم إستثمارات تقدر بـ3 م د .

- **مشروع مبادرون:**

تم إعادة هيكلة المشروع وإمضاء ملحق لاتفاقية القرض بتاريخ 19 ديسمبر 2022،وفي هذا الاطار تم :[9]

- امضاء اتفاقية شراكة مع الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل بتاريخ 6 أكتوبر 2022،
- اعداد اتفاقية مع البنك التونسي للتضامن،
- اعداد مشروع أمر لتنقيح الأمر الحكومي عدد 418 لسنة 2018 المؤرخ في 11 ماي 2018 المتعلق بإحداث وحدة تصرف حسب الأهداف لتنفيذ المشروع،
- تطوير منصة لتسجيل المترشحين وترتيبهم آليا.

- **في إطاربرنامج دعم التنمية الإقتصادية المستدامة والشاملة مع تحسين التشغيلية "إرادة"**، تم إحداث 47 مشروع بقيمة 2.4 مليون أورو في مجالي الفلاحة والصناعة بـ8 جهات.

- **في إطار مشروع "MOBI-TRE" المتعلق بتعبئة الجالية المقيمة بالخارج واستقرار الفئات الهشة في تونس**، تم انجاز 58 مشروعا خلال الفترة المتراوحة بين شهر أكتوبر 2017 وشهر ديسمبر 2022، من بينها 38 مشروعا منجزا لفائدة التونسيين المقيمين بإيطاليا بشراكة مع تونسيين مقيمين بتونس بمعدل تمويل 90 ألف دينار و20 مشروع في إطار برنامج المنح الصغيرة لفائدة الذين لم يوفقوا في إيجاد مستثمر من التونسيين المقيمين بايطاليا بمعدل تمويل 60 ألف دينار لكل مشروع. وقد مكنت هذه المشاريع من إحداث 248 موطن شغل.

[9] وذلك بهدف التركيز على دعم المبادرة الخاصة لخلق فرص عمل مستدامة عبر المساهمة في تمويل أصحاب أفكار المشاريع والمرافقة المشخصة لهم لإحداث 5200 مؤسسة صغرى على المستوى الوطني بمستوى تشغيل مباشر يقدر بـ 9200 وميزانية تناهز الـ 19,5مليون يورو، حيث تم طلب ادراج بقية مبلغ القرض والمقدر بـ 30 مليون يورو ضمن ميزانية الدولة

- **تيسير النفاذ إلى السوق:** تم التمديد في مدة الانتفاع ببرنامج جيل جديد من الباعثين من 3 إلى 6 سنوات الذي يهدف إلى إسناد صفقات بالتفاوض المباشر للباعثين الشبان المنخرطين في البرنامج وتمت المصادقة على الأمر ولم يصدر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

- **تطوير مسار المرافقة لفائدة الباعثين:**

- إحداث بوابة موحدة للمبادرة الخاصة "مبادر": تجمع مختلف الفاعلين في مجال مرافقة الباعثين وتعرف بكل خدمات المرافقة على المستوى الوطني (مراكز أعمال وفضاءات المبادرة ومحاضن المؤسسات وهياكل مساندة...).
- تم في إطار مشروع "مبادرون" الانطلاق في مراجعة آليات مرافقة الباعثين خلال مختلف مراحل مسار المرافقة وقد تم تقييم المسار الحالي ومقارنته بتجارب مختلفة في عدة بلدان نامية وذلك بهدف تطوير آليات جديدة تتلاءم مع الخصوصيات الاقتصادية والجغرافية والاجتماعية للباعثين.

- **مساندة المؤسسات الصغرى التي تلاقي صعوبات :**

تم وضع خط التمويل لمساندة المؤسسات المتضررة من الجائحة الصحية بقيمة 25 مليون دينار يستهدف حوالي 5000 مؤسسة وقد بلغ عدد المنتفعين 4423 وتتوزع القروض كما يلي:

- توزيع القروض حسب الولايات: حصة الولايات ذات الأولوية (14 ولاية): 56%،
- توزيع القروض حسب القطاعات: (قطاع الخدمات: 2878 منتفع -قطاع المهن الصغرى:1216 منتفع-قطاعي الصناعات التقليدية والفلاحة: 197 منتفع)،
- توزيع القروض حسب النوع الاجتماعي: حصة المرأة 29%،
- عدد مواطن الشغل المصرح بها من قبل المستفيدين: 6186 موطن شغل،
- دعم المؤسسات المحدثة في إطار جيل جديد من الباعثين وقد تم إبرام ملاحق إتفاقيات مع البنك التونسي للتضامن وذلك لإعادة جدولة القروض وطرح خطايا التأخير والتخلي عن توظيف خطايا

تأخير مستقبلا وإسناد قروض مال متداول في حدود 10 آلاف دينار لكلّ مؤسسة قصد ضمان مواصلة نشاطها. وقد تم إسناد 196 قرض مال متداول من بين321 مبرمجة.

وفي إطار مساندة باعثي المشاريع الصغرى الأكثر تضررا من الجائحة وقد تم الانطلاق في تنفيذ برنامج بقيمة جملية في حدود 8 مليون أورو ممول من قبل الوكالة الفرنسية للتنمية، يستهدف حوالي 700 مؤسسة صغرى متضررة من جائحة كوفيد يتمثل في طرح جزئي لخطايا التأخير وإسناد قروض توسعة في حدود 50 ألف دينار لكلّ مؤسسة قصد ضمان ديمومتها وخلق مواطن شغل إضافية.

- **دعم الانتقال إلى العمل المنظم:**

تمت مراجعة أحكام المرسوم المتعلق بالمبادر الذاتي وإدراج أحكام جديدة صلب قانون المالية لسنة 2023 وإعداد مخطط عملي لوضع نظام المبادر الذاتي يشمل الجوانب الترتيبية والتنظيمية والاتصالية والتكنولوجية بهدف تطوير منصة الخدمات المتعلقة بالتصرف في هذا النظام وذلك بناء على مخرجات الدراسة المتعلقة بالعمل غير المنظم المنجزة من قبل المرصد الوطني للتشغيل والمهارات بالشراكة مع منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية التي تم تقديم نتائجها وتوصياتها.

كما تم خلال سنة 2022 تحقيق الإنجازات التالية:

- **الرفع في عدد القروض المسندة من قبل البنك التونسي للتضامن حيث** بلغ عدد المنتفعين **إلى غاية 31 ديسمبر 2022 سبتمبر**، 15488 منتفعا بنسبة ارتفاع 8.8+% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية، وبلغ حجم القروض 177 م د بحجم استثمارات تقدر 246.3 م د .

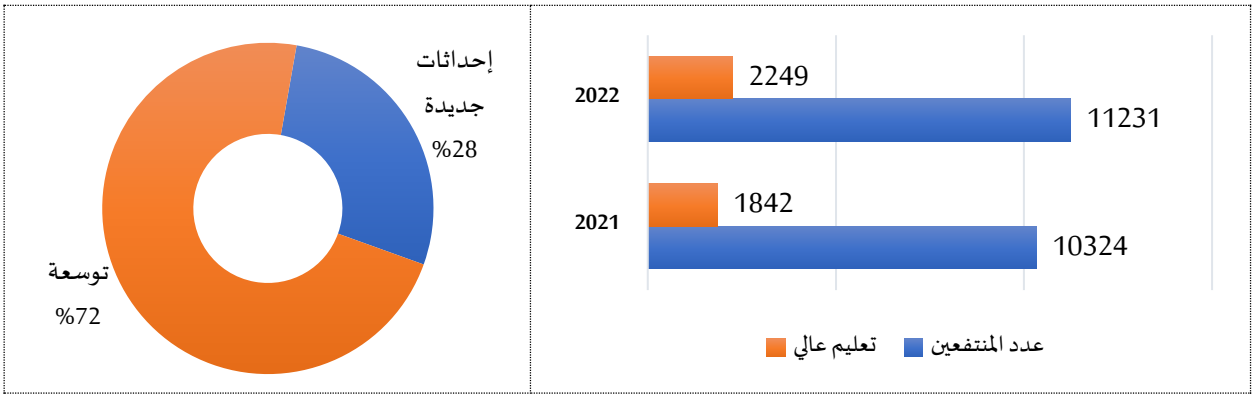

- الرفع في نسبة المنتفعين بآليات مرافقة باعثي المؤسسات الصغرى 12763 منتفعا بنسبة زيادة ناهزت 36.4%.

آليات المرافقة / السنة	2019		2020		2021		2022	
	عدد المنتفعين	منهم إناث %	عدد المنتفعين	منهم إناث %	عدد المنتفعين	منهم إناث %	عدد المنتفعين	منهم إناث %
أنشئ مشروعك، لم لا !	1226	72%	764	61%	672	62%	1205	71%
رتب مراحل إنجاز مشروعك	843	76%	317	80%	302	74%	702	75%
الطريقة النموذجية للبحث النشيط عن أفكار جديدة للمبادرة MORAINE	3196	74%	1636	7%	1859	73%	2535	75%
دورات بعث المؤسسات وتكوين الباعثين CEFE و دورات أنشئ مشروعك CREE	5704	70%	2455	67%	3101	70%	3965	76%
نظم وهيكل مشروعك			121		179		224	
تربص تطبيقي بالوسط المهني	167	81%	112	83%	77	86%	117	80%
التكوين التكميلي في المجال التقني	407	75%	126	79%	85	46%	112	78%
التكوين التكميلي في التصرف (GERME + GESTION)	1652	59%	726	59%	1181	59%	1420	60%
منحة المرافقة	2491	61%	2066	61%	1900	59%	2483	64%
المجموع	15686	69%	8323	54%	9356	67%	12763	71%

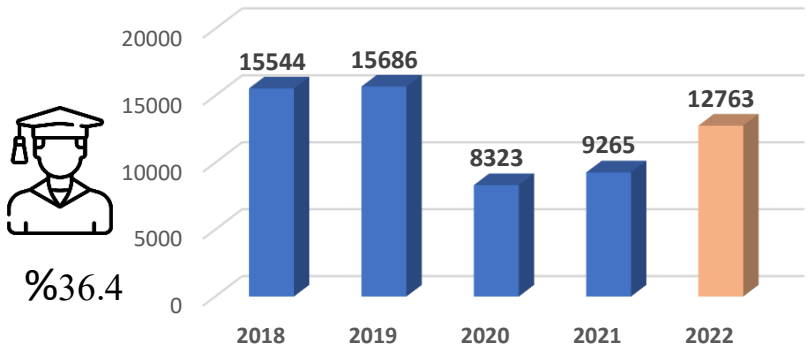

وقد ساهمت الوكالة **الوطنية للتشغيل والعمل المستقل**، كفاعل عمومي في تحقيق الهدف الاستراتيجي للبرنامج من خلال مختلف المشاريع والانشطة التالية:

- دعم المبادرة الخاصة عن طريق شبكة مكاتب التّشغيل والعمل المستقل وفضاءات المبادرة عبر مرافقة الراغبين في بعث مشاريع ومساندة الباعثين خلال الثلاث سنوات الأولى من انطلاق مشاريعهم،
- تطوير الإعلام حول المبادرة الخاصة لفائدة الباحثين عن شغل وتحفيزهم على إحداث المشاريع وإعلام أصحاب المؤسسات الصغرى على التشجيعات التي تضعها الدولة لفائدتهم،
- تنفيذ برامج وآليات دعم المبادرة الخاصة ومساندة الباعثين ومرافقتهم،
- تيسير إعادة إدماج العاملين بالخارج في الاقتصاد الوطني من خلال تشجيعهم على إحداث المشاريع.

- **الهدف الاستراتيجي 1.3: "تنمية المبادرة الخاصة"**

يعكس هذا الهدف التوجه الإستراتيجي للسياسة العمومية في معالجة مشكل البطالة من خلال دفع نسق احداث المؤسسات والمشاريع الفردية وقد سجل نسبة انجاز تعتبر هامة وذلك باعتبار أن مؤشرات قيس الأداء الخاصة به قد سجلت النتائج التالية :

المؤشر 1.1.1 عدد المؤسسات المحدثة:

وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022	إنجازات 2022	إنجازات 2022 مقارنة بالتقديرات	القيمة المستهدفة	السنة
عدد	2354*	2434*	6000	3157**	52.61	8000	2024

بلغت نسبة الإنجاز 52.61%، وذلك مقارنة بالتقديرات البالغة 6000 مؤسسة. حيث تم الاخذ بعين الاعتبار المؤسسات المحدثة الممولة من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل والتي مرت بمسار المرافقة من قبل مصالح الوكالة وكذلك المشاريع الممولة من طرف البنك التونسي للتضامن الممولة على حساب الصندوق الوطني للتشغيل.

لكن تم الاتفاق على احتساب المعطيات الواردة من الوكالة وافراد المعطيات الواردة من البنك في جدول خاص. وسيتم مراجعة المؤشر في هذا الصدد بمناسبة اعداد المشروع السنوي للأداء لسنة 2024.

المشاريع الصغرى الممولة من طرف البنك التونسي للتضامن	2022
العدد	15488
حجم القروض (م د)	177.4
حجم الاستثمارات (م د)	246.3

وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض **الإشكاليات** أهمها :

- إعادة هيكلة لبعض المشاريع على غرار مشروع مبادرون نتيجة تبعات جائحة كورنا،
- تعطل مسار استكمال بعض النصوص الترتيبية لبعض القوانين،
- مراجعة طريقة احتساب المؤشر.

<u>الإشكاليات المتعلقة بالهدف:</u>

- عدم انخراط كل الفاعلين،
- عدم وضوح حوكمة القطاع.

ولتفادي هذه الإشكاليات وتجاوزها مستقبلا قصد بلوغ الأداء المتعهد به ، سيتم العمل على التوجهات التالية لرفع أداء البرنامج وتحقيق الاهداف:

- **نشروتنمية ثقافة المبادرة ، وذلك من خلال:**

  - ترسيخ ثقافة المبادرة من خلال تطوير المنظومة التعليمية والتكوينية،
  - خلق ديناميكية ريادة الاعمال،
  - تطوير المحتوى الإعلامي حول ريادة الاعمال.

- **تطوير المر افقة ودعم التمويل والنفاذ إلى السوق:**

تعتبر المرافقة والتمويل والنفاذ إلى السوق من الركائز الأساسية التي تساهم بصفة مباشرة في دفع نسق إحداث المؤسسات والمحافظة على ديمومتها وخلق مواطن الشغل.

وفي هذا السياق سيتم العمل على:

- تطوير المرافقة خلال كامل مراحل المشروع ولفائدة مختلف أصناف الباعثين،
- دعم التمويل،
- تيسير النفاذ إلى السوق.

- **دفع نسق إحداث المؤسسات، وذلك من خلال:**

- تطوير الإطار الترتيبي لبرنامج دعم المؤسسات الصغرى صلب البرامج النشيطة للتشغيل ليشمل برنامج مهن الجوار وبرنامج المصدر لأول مرّة.
- استغلال مكامن المبادرة الخاصة في القطاعات الجديدة والواعدة على غرار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والاقتصاد الأزرق والاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري ومهن الجوار.
- تيسير استغلال الثروة الغابية وتثمين منتوجاتها من قبل الشباب حاملي الشهائد العليا مع تمكينهم من تكوين ملائم باعتباره مجال قادر على خلق الثروة ومواطن الشغل في الجهات ويفتح آفاق الاستثمار أمام متساكني الغابات والقرى المتاخمة للغابات.
- الانطلاق في تنفيذ مخطط عملي لتشجيع الانتقال من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم يراعي الخصوصيات القطاعية والجهوية والاجتماعية للفئات الناشطة في هذا المجال.

- تعزيز الشراكات مع الوزارات والهياكل العمومية من خلال إبرام اتفاقيات.

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج

جدول عدد 7:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيانات النفقات		تقديرات 2022 ق.م التكميلي	إنجازات 2022	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ	نسبة الإنجاز %
تأجير عمومي	ا.ت	0	0	0	0,00%
	ا.د	0	0	0	0,00%
نفقات التسيير	ا.ت	0	0	0	0,00%
	ا.د	0	0	0	0,00%
نفقات التدخلات	ا.ت	91750	55750	-36000	60,76%
	ا.د	91750	55750	-36000	60,76%
نفقات الاستثمار	ا.ت	6200	458,1	-5741,9	7,39%
	ا.د	6200	121,4	-6078,6	1,96%
نفقات العمليات المالية	ا.ت	0	0	0	0,00%
	ا.د	0	0	0	0,00%
مجموع الميزانية*	ا.تعهد	**97950**	**56208,1**	**-41741,9**	**57,38%**
	ا.دفع	**97950**	**55871,4**	**-42078,6**	**57,04%**

جدول عدد8:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة (إع الدفع)

البرامج الفرعية	بيان الأنشطة	تقديرات 2021 ق.م .ت	إنجازات 2021	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	نسبة الإنجاز%
قيادة جهاز المبادرة الخاصة	تمويل أنشطة المبادرة الخاصة (نشاط رقم 1)	82950	52871.4	-30078.6	%63.74
مجموع البرنامج الفرعي		**82950**	**52871.4**	**-30078.6**	**63.74**
الفاعلون العموميون	**بيان الأنشطة**	**تقديرات 2021 ق.م .ت**	**إنجازات 2021**	**الإنجازات مقارنة بالتقديرات**	**نسبة الإنجاز%**
الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل	العمل المؤجر				
	العمل المستقل (نشاط رقم 2)	15000	3000	-12000	%20
مجموع الفاعلين العموميين)		15000	3000	-12000	20

بلغت الاعتمادات المرسمة بقانون المالية التكميلي لسنة 2022 بميزانية برنامج تنمية المبادرة الخاصة مبلغا قدره (97950أد) تعهدا ودفعا وقد بلغت نسبة الإنجاز 57.04% من جملة الاعتمادات المفتوحة دفعا (منظومة أدب) أي ما يعادل (55871.4أد) دفعا.

وبالرجوع لتفاصيل جدول تنفيذ الميزانية نلاحظ أن هذا التراجع مصدره بالأساس:

- ضعف الإنجاز على مستوى نفقات الاستثمار بالنسبة للنشاط رقم 1: "تمويل أنشطة المبادرة الخاصة"،
- ضعف الإنجاز على مستوى نفقات التدخلات بالنسبة للنشاط رقم 2:" العمل المستقل" والتي بلغت نسبة 20%.

- **<u>نفقات التدخلات:</u>**

وهي تتمثل في الاعتمادات المرصودة على الصناديق لتمويل:

النشاط <u>رقم 1: تمويل أنشطة المبادرة الخاصة</u> والبالغة (76750أد) والتي تمول تباعا:

- المشاريع الصغرى الممولة عن طريق البنك التونسي للتضامن والتي حققت نسبة انجاز بـ30%،
- صندوق النهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى والتي حققت نسبة انجاز بـ100%،
- برنامج جيل جديد والذي لم يتم خلال هذه السنة برمجة أي اعتمادات،
- وبرنامج مساعدة أصحاب المشاريع الصغرى لمجابهة جائحة كورونا والذي حقق نسبة انجاز بـ100%.

<u>أما بالنسبة للنشاط رقم 2: العمل المستقل</u> والمتمثل في مرافقة باعثي المؤسسات الصغرى والباعثين الجدد والممول بجملة اعتمادات بقيمة 15000أد على حساب الصندوق الوطني للتشغيل، فقد بلغت جملة الإنجازات (3000أد) وقد بلغ عدد المنتفعين 9356 منتفع.

- **<u>نفقات الاستثمار:</u>**

يستأثر **النشاط رقم 1 :" تمويل أنشطة المبادرة الخاصة"** بمجمل اعتمادات الاستثمار والمتمثلة في

مشروع مبادرون وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمبادرة الخاصة.

فمن جملة (6200أد) مجموع اعتمادات الاستثمارات المبرمجة لم يتم استهلاك سوى مبلغ (121.4أد) وهي جزء من الاعتمادات المرصودة لتمويل القيمة المضافة بعنوان مبادرون، أما بقية الاعتمادات (اعتمادات تمويل مشروع مبادرون والاعتمادات المرصودة لتمويل المخطط التنفيذي للاستراتيجية الوطنية للمبادرة الخاصة) فإنه لم يتم صرف أي مبلغ على مستوى الدفع.

بالنسبة لتنفيذ المخطط التنفيذي للاستراتيجية الوطنية للمبادرة الخاصة، فإنه لم يتم استهلاك الاعتمادات المرصودة على الموارد العامة للميزانية بل تم تمويل المشاريع في إطار هبات على غرار المشروع المبادرة من أجل التنمية، وبقية المشاريع تمثلت في اصدار نصوص وانشطة ممولة من الهبات (العمل المنظم، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني).

أما في ما يتعلق بتحقيق الأداء، فقد بلغت إنجازات الاعتمادات المخصصة **للنشاط رقم 1: تمويل أنشطة المبادرة الخاصة** ما قيمته (52750أد) مقارنة بالتقديرات التي كانت في حدود (76750أد) أي بنسبة انجاز تعادل 69 % وهو ما يفسر خاصة بأهمية الإنجازات المسجلة على مستوى صندوق النهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى (100 %) وبرنامج مساعدة أصحاب المشاريع الصغرى لمجابهة جائحة كورونا (100%) إضافة إلى ما تم تحقيقه بالنسبة للمشاريع الصغرى الممولة عن طريق البنك التونسي للتضامن (65.71 %).

ويجدر التوضيح أن نسبة الإنجاز البالغة 20% بالنسبة للنشاط الثاني، تعتبر نسبة ضعيفة جدا لم تساهم في تحسين الأداء وبلوغ الهدف الاستراتيجي حيث أن أغلب أنشطة المخطط التنفيذي تتمثل في التظاهرات الوطنية والجهوية إضافة الى الملتقيات والحملات التحسيسية المباشرة والأنشطة التكوينية.

البرنامج عدد 9

القيـــادة والمســـانـــدة

رئيس البرنامج: السيد أيمن السويسي / بداية من سنة 2022.

1- نتائج أداء البرنامج

يلعب برنامج القيادة والمساندة دورا أساسيا في تحقيق أهداف مهمة وزارة التشغيل والتكوين المهني باعتباره برنامجا أفقيا لدعم بقية البرامج، "التكوين المهني" و "التشغيل" وذلك أساسا عبر تركيز نظم التصرف والتسيير الحديثة ودعم وتطوير الموارد البشرية وتأهيل وتحديث البنية التحتية.

يؤمن هذا البرنامج من خلال دوره التسييري والإداري والمالي:

- التنسيق بين مختلف المصالح الإدارية والفنية وهياكل الإدارة،
- تطوير آليات الاستشراف والتقييم والأداء،
- تأمين الجوانب القانونية والتشريعية والترتيبية المتعلقة بعمل الوزارة وبعلاقاتها مع محيطها،
- إعداد ميزانية الوزارة والإشراف المالي على المؤسسات العمومية تحت إشرافها،
- تطوير وترشيد التصرف الإداري في المعدات والوسائل وضمان جودة الخدمات الإدارية،
- ترشيد استهلاك الطاقة،
- تطوير التصرف في الموارد البشرية.

وقد تم خلال سنة 2022 على مستوى حوكمة تدخلات الوزارة ورقمنة الخدمات انجاز ما يلي:

- تم ربط الإدارات الجهوية بالشبكة الاتصالية المندمجة IPMPLS في إطار مشروع تركيز شبكة اتصال قطاعية مندمجة ومؤمنة من الجيل الجديد ذات سعة عالية لفائدة الوزارة والإدارات الجهوية.

- تم إحداث منصة إلكترونية إفتراضية "إدامة "IDEMA بهدف حوكمة برامج ومشاريع التعاون الدولي في مجال التشغيل والمبادرة الخاصة والتكوين المهني من خلال وملائمتها مع التوجهات العامة للوزارة بما يساعد على استشراف برامج تعاون جديدة واستباق الحلول العملية لضمان نجاحها وحوكمة التصرف في المالية العمومية والاستجابة لتطلعات الشباب الباحثين عن شغل أو الراغبين في بعث مشاريع أو الإنخراط في المنظومة الوطنية للتكوين المهني.

- تم وضع نظام معلوماتي حول معطيات التكوين المهني والتشغيل بالجهات JIHA.COM تم الانطلاق في وضع منظومة مخصصة للتصرف في إثبات الكفاءة المهنية (سيرورة كاملة عن بعد) ورقمنة كامل مسار الحصول على شهادة إثبات الكفاءة المهنية. (في مرحلة التجربة).

○ الهدف الاستراتيجي 1.9 : "تحسين التصرف في الموارد البشرية"

يعكس هذا الهدف ترشيد حسن قيادة الموارد البشرية للمهمة لضمان أداء متميز في احسن الظروف الممكنة وفي ضل تكافؤ الفرص وقد تم تسجيل نسبة انجاز تعتبر هامة بالرجوع الى النتائج المسجلة.

المؤشر 1.1.9 نسبة الحركية الداخلية							
وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022	إنجازات 2022	إنجازات 2022 مقارنة بالتقديرات	القيمة المستهدفة	السنة
%	26.6	13.39	30	7.7	25.6	30	2024

تم خلال سنة 2022 ترقية 43 عونا من بين 560 عونا ينتمون للوزارة وبالتالي نسبة 7.7 % من مجموع أعوان الوزارة وهو ما يعطي نسبة انجاز تقدر بـ 25.6 %مقارنة بالتقديرات، ويعود ذلك الى عدم إنجاز الترقيات المرخص فيها لسنة 2022 تبعا للتحوير الوزاري خلال شهر فيفري 2023.

وتتمثل اهم الإشكاليات المتعلقة بالمؤشر هو التأخير الحاصل في انجاز برنامج الترقيات والذي يتأثر بعديد المعطيات الخارجة عن نطاق الوزارة.

المؤشر 2.1.9 : نسبة الأعوان المتمتعين بدورة تكوينية واحدة على الأقل

وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022	إنجازات 2022	إنجازات 2022 مقارنة بالتقديرات	القيمة المستهدفة	السنة
%	0	108	25	43	172	35	2024

تم خلال سنة 2022 انجاز دورات تكوينية شملت 244 عونا من بين 560 عونا ينتمون للوزارة أي بنسبة 43 % من مجموع أعوان الوزارة متجاوزة التقديرات بـ 172 %مقارنة. ويعود ذلك أساسا إلى انخفاض التقديرات التي بنيت أساسا على المرحلة السابقة التي تأثرت بجائحة كورونا، من ناحية. ومن ناحية أخرى الى تكوين عدد لا بأس به من الاعوان.

الإشكاليات المرتبطة بالهدف:

اهم هذه الإشكاليات يتعلق بطبيعة الهدف الذي يتاثر تحقيقه بعدة عوامل خارجية تحد من تنفيذه وكذلك بحسن برمجة التقديرات التي عادة ما تكون اما مرتفعة جدا من إمكانيات الإنجاز او منخفضة.

الهدف الاستراتيجي 2.9 : تطوير أداء برنامج القيادة والمساندة

تسعى المصالح المتدخلة في البرنامج من خلال هذا الهدف الى ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرف في الموارد المالية مع ضمان الفاعلية وتطوير الأداء التقني والمالي والوظيفي للمهمة من خلال المساهمة في حوكمة منظومة التكوين المهني والتشغيل والمبادرة الخاصة.

المؤشر 1.2.9 : نسبة نجاعة برنامج القيادة والمساندة

وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022	إنجازات 2022	إنجازات 2022 مقارنة بالتقديرات	القيمة المستهدفة	السنة
%	19.3	20	22.8	22.8	100	20	2024

بلغت الاعتمادات المخصصة لميزانية مختلف البرامج التقنية دون اعتبار ميزانية الفاعلون العموميون لكل برنامج فرعي خلال سنة 2022 ما قدره 118,022 مليون دينار في حين بلغت الاعتمادات المخصصة لبرنامج

القيادة والمساندة خلال نفس السنة ما قدره 26,977 مليون دينار، وبالتالي فان ميزانية برنامج القيادة والمساندة تمثل 22,8 % من ميزانية البرامج التقنية الأخرى، مسجلة ارتفاعا بسيطا مقابل السنة الفارطة.

المؤشر 2.2.9 : نسبة الدقة في تقديرات برمجة ميزانية التأجير

وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022	إنجازات 2022	إنجازات 2022 مقارنة بالتقديرات	القيمة المستهدفة	السنة
%	100	95	100	97	97	100	2024

تم خلال سنة 2022 رصد اعتمادات، باعتبار الاعتمادات التكميلية، ما قدره 415,376 مليون دينار لقسم التأجير العمومي وقد بلغت الاعتمادات المنجزة بهذا القسم 402,217 مليون دينار وهو ما يعطي نسبة انجاز في حدود 97 %. ويبقى الفارق البسيط ثابت في المعادلة تهم الإقتطاع الراجع لعطل المرض والغيابات غير الشرعية والإلحاق والنقل.

ومن الإشكاليات التي تحد من تحقيق الأهداف المتعلقة بالعنصر البشري هو غياب تطبيقة إعلامية تمكن من ضبط الحاجيات من الموارد البشرية بطريقة الية وتضمن التصرف التقديري في الموارد البشرية. هذا الى جانب غياب ادلة الإجراءات وبطاقات الوصف الوظيفي للاعوان.

وقصد بلوغ الأداء المتعهد به وتفاديا لجملة الإشكاليات التي حالت دون ذلك ، يتعين اتخاذ التدابير التالية :

- العمل على توفير الدعم اللوجيستي الضروري لمختلف برامج المهمة ومعاضدة جهود رؤساء البرامج على حسن أداء مهامهم،
- العمل على تحسين نسبة استهلاك الاعتمادات المبرمجة لمختلف مشاريع الوزارة،
- العمل على دعم تنفيذ خطط الاستراتيجيات في مجالات التكوين المهني والتشغيل والمبادرة الخاصة،
- العمل على تطوير نظم المعلومات بالوزارة ورقمنة الخدمات المقدمة،
- العمل على متابعة تطبيق الاجراءات المعمول بها لترشيد استهلاك الطاقة بالإدارة واتخاذ جميع التدابير اللازمة لهذا الغرض،

- المحافظة على نسبة التأطير من خلال توجيه الانتدابات مع مراعاة الحاجيات المتأكدة للإدارات التابعة للوزارة،
- العمل على تكوين اطارات الوزارة من خلال تنظيم دورات تكوينية في جميع المجالات،
- مواصلة الاعتناء بالبناءات من خلال الصيانة الدورية للمقرات المركزية والجهوية،
- العناية الاكثر بتجهيز الادارات الجهوية ومواصلة ربطها بشبكة الانترنات من خلال التسريع في إنجاز مشروع المرور إلى شبكة اتصال ومعلومات ذات سعة عالية.

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج

جدول عدد3:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة2022 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيانات النفقات		تقديرات 2022 التكميلي ق.م	إنجازات 2022	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ	نسبة الإنجاز%
تأجير عمومي	ا.ت	15625,1	14311,1	-1314	91,59%
	ا.د	15625,1	14415,1	-1210	92,26%
نفقات التسيير	ا.ت	3872,0	3871,3	-0,7	99,98%
	ا.د	3872,0	3806,9	-65,1	98,32%
نفقات التدخلات	ا.ت	360,0	256,1	-103,9	71,14%
	ا.د	360,0	256,1	-103,9	71,14%
نفقات الاستثمار	ا.ت	5786,0	694,3	-5091,7	12,00%
	ا.د	5786,0	1357,9	-4428,1	23,47%
نفقات العمليات المالية	ا.ت	0	0	0	0,00%
	ا.د	0	0	0	0,00%
المجموع *	**ا.تعهد**	**25643,1**	**19132,8**	**-6510,3**	**74,61%**
	ا.دفع	**25643,1**	**19836**	**-5807,1**	**77,35%**

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

جدول عدد4:
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب الأنشطة(إ.د)

(الوحدة: ألف دينار)

البرامج الفرعية	بيان الأنشطة	تقديرات 2021 ق.م .ت	إنجازات 2021	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	نسبة الإنجاز%
البرنامج الفرعي 1: القيادة والمساندة والتصرف في الوسائل	نشاط عدد 1: القيادة والرقابة والتقييم	3607	3435.2	-171.8	%95.24
	نشاط عدد 2: التصرف في الوسائل	12386	7461.4	-4924.6	%60.24
	نشاط عدد 3: التمثيل الجهوي	9650.1	8939.4	-710.7	%92.64
	المجموع	**25643.1**	**19836**	**-5807.1**	**% 77.35**

بلغت الاعتمادات المرسمة بقانون المالية التكميلي لسنة 2022 بميزانية برنامج القيادة والمساندة مبلغا قدره (25643.1أد) تعهدا ودفعا وقد بلغت نسبة الإنجاز 77.35% من جملة الاعتمادات المفتوحة دفعا (منظومة أدب)أي ما يعادل (19836أد) دفعا.

ويبقى فارق الإنجاز البالغ (5807.1أد) راجع إلى التأخر في إنجاز بعض مشاريع التنمية والتي تسعى مختلف الأطراف المعنية على العمل على تقليصها من خلال البرمجة الجيدة وحسن التنفيذ.

- **نفقات التأجير:**

بلغت نسبة الإنجاز الخاصة بنفقات التأجير 92.26% باعتبار الاستهلاك الكلي تقريبا للاعتمادات المرصودة باستثناء بعض مبالغ بسيطة والتي تهم أساسا الاقتطاعات من الأجر بسبب الغيابات غيرالمشروعة، عطل الأمومة، العطل المسندة بعنوان مرض طويل الأمد، الإلحاق، النقل، والتي تركزت بالخصوص على مستوى الإدارات المنضوية تحت الوحدة العملياتية عدد 2 "التصرف في الوسائل".

- **نفقات التسيير:**

بلغت نسبة الإنجاز الخاصة بنفقات التسيير 98.32% أي ما يعادل (3806.9أد) من جملة الاعتمادات المرصودة والتي هي في حدود (3872أد) ويرجع ذلك إلى أساسا إلى عدم التوصل بالفواتير قبل انتهاء السنة المالية

المعنية إضافة إلى أن أغلب فواتير الكهرباء و الماء و الاتصالات للثلاثية الرابعة يتم خلاصها بعنوان السنة الموالية.

- **نفقات التدخلات:**

بلغت نسبة الإنجاز الخاصة بنفقات التدخلات 71.14% من جملة الاعتمادات المرصودة باعتبار عدم استهلاك جميع الاعتمادات المخصصة للتدخل العمومي والمتعلقة أساسا باقتناء تذاكر الاكل نتيجة الحاق او نقل بعض الاعوان إلى هياكل إدارية أخرى وبالتالي لا يمكن لهم التمتع بتذاكر الاكل على حساب ودادية الوزارة.

- **نفقات الاستثمارات:**

بالنسبة لنفقات الاستثمارات فقد تم صرف اعتمادات بقيمة (1375.9أد) مقابل اعتمادات مرصودة بقيمة (5786أد)، أي بنسبة انجاز تقدر بـ 23.47% وهي نسبة ضعيفة ترجع أساسا صرف مبلغ بسيط من الاعتمادات المخصصة لبناء مقر المصالح المركزية للوزارة (200 أد من جملة 3750أد) أساسا.

الملاحق

ملحق عدد1:

توزيع تراخيص العمل حسب الولاية* لسنة 2022

الولاية	العدد الجملي	منهم إناث
تونس	2033	469
أريانة	354	62
بن عروس	315	35
بنزرت	125	16
نابل	289	66
زغوان	59	5
منوبة	50	9
باجة	22	5
جندوبة	6	1
الكاف	5	1
سليانة	1	0
سوسة	358	82
المنستير	188	55
المهدية	33	4
صفاقس	153	17
القيروان	26	1
القصرين	4	0
سيدي بوزيد	3	0
قابس	40	3
مدنين	88	36
تطاوين	9	1
قفصة	8	0
توزر	19	2
قبلي	8	1
العدد الجملي	4196	871

*ملاحظة: هذه الاحصائيات حسب المقر الاجتماعي للمؤسسة ولا تعكس الاحصائيات حسب مقر العمل

ملحق عدد 2:

توزيع إنجازات المؤسسات الخاصة للتوظيف بالخارج لسنة 2022 حسب بلد القبول

بلدان القبول	عدد عمليات التوظيف
السعودية	1154
كندا	554
قطر	481
ألمانيا	456
الكويت	162
الإمارات	135
الولايات المتحدة الأمريكية	42
البحرين	42
إيطاليا	33
فرنسا	30
اسيانيا	23
جنوب إفريقيا	10
برازيل	08
عمان	07
ليبيا	01
المجموع	3138

ملحق عدد 3:

توزيع إنجازات المؤسسات الخاصة للتوظيف بالخارج لسنة 2022 حسب القطاع

القطاعات	الاختصاصات	عدد عمليات التوظيف
الصحة	ممرض	407
	طبيب	88
	فني تمريض	35
	فني متخصص	31
	اخصائي علاج طبيعي	39
	قابلة	35
	مبنج	30
	المجموع	**665**
السياحة والفندقة والمطاعم	رئيس مطبخ /طباخ/ نادل	516
عملة بدون اختصاص	عامل	493
الحلاقة والتجميل	حلاقة /حلاق	230
الرياضة	مدرب رياضة	200
المبيعات	مندوب مبيعات	180
الاستقبال	عون استقبال	170
التعليم	أستاذ/ معلم	160
مهن السياقة	سائق	144
الميكانيك	ميكانيكي مختص	41
	ميكانيكي آلات	25
	ميكانيكي صناعي	30
	ميكانيكي شاحنات ثقيلة	15
	ميكانيكي	10
	ميكانيكي صيانة	5
	المجموع	**126**
مضيفي طيران	مضيف طيران	96
العناية الشخصية	مهن العناية الحياتية	35
اللحام	لحام	33
شؤون إدارية	مسؤول عن الحرفاء	18
	مدير	9
	منسق إداري	3
	محاسب	1
	المجموع	**31**
البناء	بناء	24
تغليف الصالونات	مغلف صالونات	20
اللحوم	جزار	15
المجموع العام		**3138**

إحصائيات حول عمليات التوظيف في ألمانيا خلال سنة 2022 في إطار برنامج THAMM

توزيع عمليات التوظيف بألمانيا حسب الجنس لسنة 2022 في إطار مشروع THAMM-GIZ

الجنس	العدد
إناث	69
ذكور	131
العدد الجملي	**200**

توزيع عمليات التوظيف بألمانيا حسب القطاع لسنة 2022 في إطار مشروع THAMM-GIZ

القطاع	العدد
التكييف والتدفئة الصحية	4
البناء	11
الالكترونيك	67
النزل والمطاعم	116
تكنولوجيا المعلومات	2
العدد الجملي	**200**

إحصائيات عمليات التشغيل في فرنسا خلال سنة 2022 في إطار الاتفاق الثنائي المبرم سنة 2008:

الآلية	العدد
شبان مهنيين	57
عقود عمل لمدة غير محددة	3428
عمل موسمي	2476
عقود عمل لمدة محددة	314
المجموع	**6275**